غَيْرٌ الوَصْفِيَّةُ والاِسْتِثْنَائِيَّةُ
(مُقَارَبَةٌ عَلَائِقِيَّةٌ بَينَ المَعْنَى والإعْرَابِ في شِعْرِ هُذَيلٍ)

د. حَنَان سَالم أَحمد الغَامِدِيّ
أُسْتَاذُ النَّحْوِ والصَّرْفِ المسَاعِد- قِسْم اللُّغَة العَرَبِيَّة
كُلِّيَّة الآدَابِ- جَامعَةُ المَلِكِ فَيصَل- الأَحْسَاءُ- المَمْلَكَةُ العَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّة

- **مُسْتَخْلَصٌ:**

يَتَنَاوَلُ هَذَا البَحْثُ "غَيْرًا" الوَصْفِيَّةَ والاِسْتِثْنَائِيَّةَ بالدِّرَاسَةِ النَّظَرِيَّةِ التَّطْبِيقِيَّةِ مِنْ حَيْثُ عَلَاقَةُ مَعْنَاهَا بِإِعْرَابِهَا مِنْ نَاحِيَةٍ، والتَّطْبِيقُ على شِعْرِ هُذَيلٍ مِن نَاحِيَةٍ أُخْرَى، فَ"غَيْرٌ" اِسمٌ مُغْرِقٌ في إِبْهَامِهِ، لِكَونِهِ لايَتَّضِحُ مَعناهُ إِلَّا بما أُضِيفَ إِلَيهِ؛ لِذَا، فَ"غَيْرٌ" مُلَازِمٌ للإِضَافَةِ في التَّرَاكِيبِ النَّحْوِيَّةِ؛ لشِدَّة إِبْهَامِ مَعْنَاهُ، يَدُلُّ عَلَى المُغَايَرَةِ؛ أَيْ ضِدَّ المُمَاثَلَةِ، ومُخَالَفَةَ حُكْمِ ما بعدَها لحَقِيقَةِ ما قبلَهَا وحُكْمِهِ؛ لِصِفَةٍ مِن صِفَاتِهِ العَارِضَةِ. ولفَرطِ إِبْهَامِه لا يَتَعرَّفُ بِإِضَافَاتِه إِلَى مَعْرِفَةٍ. ولا تَقَعُ بَعْدَه جُمْلَةٌ؛ لتعَذُّرِ إِضَافَتِهِ إِلَيهَا؛ فلَا يُضَافُ إِلَّا لمُفْرَدٍ فَيصِيرانِ معًا كالكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ. ويَأْتِي بِمَعْنَى الاِسْتِثْنَاءِ، بمعْنَى "إِلَّا" فَيَخْرُجُ الاِسْمُ الواقِعُ بَعدَهُ عَنْ حُكْمِ ما قَبْلَهُ، كَمَا يَأْتِي بِمَعْنَى الوَصْفِ؛ وعليهِ جَرَى شِعرُ هُذَيلٍ؛ فأكثرُ شَواهِدِهِ على الوصفيَّةِ لا الاستثنائِيَّةِ.

ولِارْتِبَاطِ المعْنَى بالإِعْرَابِ فَدَلَالَةُ "غَيْرٍ" عَلَى الوَصْفِيَّةِ هُوَ أَصْلُ وَضْعِهَا، ولَكِنَّ خُرُوجَها عَنِ الأَصْلِ لتُؤَدِّيَ وَظِيفَةَ "إِلَّا" الاِسْتِثْنَائِيَّةِ، جَعَلَ إِعْرَابَهَا مُتَرَاوِحًا بَيْنَ النَّعْتِيَّةِ وأَخْذِها إِعْرَابَ المُسْتَثْنَى بـ"إِلَّا" وَفْقًا لمَعْنَاهَا. وثَمَّةَ أَوْجُهٌ أُخَرُ في إِعْرَابِها؛ حَسَبَ مَوْقِعِهَا مِنَ الجُمْلَةِ، ومِنَ النُّحَاةِ مَنْ يَرَى بِنَاءَها؛ فَجَعَلَ هَذَا التَّقَارُضُ بَيْنَ "غَيْرٍ" وَ"إِلَّا" أَنْ يَأْتِيَ كُلٌّ مِنهُمَا بمَعْنَى الآخَرِ، ويُعْرَبُ إِعْرَابَهُ وَفقًا لشُرُوطٍ وَمَعَانٍ مُحَدَّدَةٍ؛ لِذَا خَلُصَ البَحْثُ إِلَى جُمْلَةٍ مِنَ النَّتَائِجِ؛ مِنهَا:

كَانَ لِأَصَالَةِ معْنَى الوَصْفِيَّةِ في "غَيْرٍ" وخُرُوجِهَا إِلَى مَعْنَى الاِسْتِثْنَاءِ بتَضْمِينِهَا مَعْنَى "إِلَّا" واخْتِلَافِ إِعْرَابِها وَفقًا لمَعْنَاهَا، والتَّقَارُضِ بَيْنَهَا وبينَ "إِلَّا" دَلَالَاتٌ ومَعَانٍ مُتَفَاوِتَةٌ، احتلفتْ كَثرةً وقلَّةً ونُدرةً وعَدَمًا في شِعْرِ هُذَيلٍ نَظَرًا لاختِلَافِهَا في الاستِعمَالِ والتَّدَاوُلِ وَفْقًا لدَلَالَاتِها وَجَوَازِ بَقَاءِ المعْنَى عَلَى أَصْلِ الاستِثْنَاءِ بـ"إِلَّا".

- **الكَلِمَاتُ المِفْتَاحِيَّةُ:** غَيْرٌ، الوَصْفِيَّةُ، الاِسْتِثْنَائِيَّةُ، هُذَيلٌ.

- **مُقَدِّمَةٌ**

لِلمعْنَى مَكَانَةٌ سَامِيَةٌ في الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ؛ فَمَا الأَلْفَاظُ إِلَّا تَعبيرٌ عَنِ المعَانِي، والإِعْرَابُ هُوَ مِقْيَاسُ تَمْيِيزِ صِحَّةِ المعْنَى مِنْ خَطَئِهِ، وبدُونِهِ تَتَشَابَهُ الأَسَالِيبُ، وتَلْتَوِي المعَانِي؛ فلَا تُدْرَكُ مرَامِيهَا وأَبْعَادُها؛ لِذَا تَأتي أَهَمِّيَّةُ الإِعْرَابِ لِتَحْدِيدِ المعْنَى، وإِيْضَاحِهِ، والإِفْصَاحِ عَنْ مَقْصِدِيَّةِ المتَكَلِّمِ؛ فَتَرْجِعُ مَكَانَةُ الإِعْرَابِ في الدَّرسِ اللُّغَوِيِّ لِكَونِهِ قَرينةَ القرَائِنِ في تَحدِيدِ المعْنَى، وإِيْضَاحِ المُرَادِ مِنْهُ، دُونَ إِبهامٍ أَوْ لَبْسٍ.

والأَدَاةُ "غَيْرٌ" مِنَ الأَدَوَاتِ التي يُوجِّهُ مَعْنَاهَا إِعْرَابُها، وهِيَ اسمٌ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ مُعرَبٌ مُبهَمٌ مُلَازِمٌ للإِضَافَةِ، وقَدْ عَدَّها النُّحَاةُ مِنْ أَدَوَاتِ الاِسْتِثْنَاءِ، ودَارَ حَدِيثُهم عَنْهَا في هَذَا البَابِ؛ حَيْثُ جَاءَتْ بِمَعْنَى "إِلَّا" الاِسْتِثْنَائِيَّةِ؛ لِمَا تُمثِّلُهُ مِنْ مَعْنَى الاِسْتِثْنَاءِ؛ أَي تُخْرِجُ: " الثَّانِي مِمَّا دَخَلَ فِيهِ الأَوَّلُ بالأَدَوَاتِ التي وَضَعَهَا العَرَبُ لِذَلكَ"[1] يَعْنُونَ بِالأَوَّلِ المُسْتَثْنَى مِنهُ، وبالثَّانِي المُسْتَثْنَى الَّذي يُخَالِفُهُ في المعْنَى؛ وهُوَ ما يَجعَلُ حُكْمُها مُغَايِرًا لما أُسْتُثنِيَتْ مِنهُ إِثْبَاتًا ونَفْيًا وَوُجُودًا وعَدَمًا[2].

- **إِشْكَالِيَّةُ البَحْثِ:**

"غَيْرٌ" اسمٌ مُبْهَمٌ، مُلَازِمٌ لِلإِضَافَةِ لِمَا بَعْدَهُ، يَتَعَدَّدُ مَعَانِيهِ بَيْنَ مَعْنًى أَصْلِيٍّ، وآخَرَ فَرْعِيٍّ؛ لِذَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ اِخْتِلَافُ إِعْرَابِهِ وهُوَ ما يَتَجَلَّى لَنَا في شِعْرِ الهُذَلِيِّينَ؛ بوَصْفِهِم قَبِيلَةً عَرَبِيَّةً مَشْهُورةً بالفَصَاحَةِ والبَلَاغَةِ؛ مِمَّا حَدَا بِهَذَا البَحْثِ أَنْ يُحاوِلَ الإِجابَةَ عَلَى التَّسَاؤُلَاتِ الآتِيَةِ:

- **التَّسَاؤُلُ الأَوَّلُ:** لِمَ تَلْزَمُ "غَيْرٌ" الإِضَافَةَ؟ وما عَلَاقةُ الإِضَافَةِ والدَّلَالَةِ بَيْنَ الوُضُوحِ والإِبْهَامِ؟
- **التَّسَاؤُلُ الثَّانِي:** مَتَى تَخْرُجُ "غَيْرٌ" مِنَ المعْنَى الأَصْلِيِّ إِلَى مَعَانٍ أُخْرَى، وما هِيَ؟
- **التَّسَاؤُلُ الثَّالِثُ:** كَيفَ يُوَجِّهُ المعْرِبُونَ "غَيْرًا" وَفْقًا لِدَلَالَتِهَا؟

- **أَهَمِّيَّةُ الموضُوعِ:**

تَكْمُنُ أَهَمِّيَّةُ الموضُوعِ في بَيَانِ الأَثَرِ الدَّلَالِيِّ للإِعْرَابِ في الاِسْمِ "غَيْرٍ"؛ فَكَمَا تَخرجُ عنْ مَعْنَاها الأَصْلِيِّ إِلى مَعْنَى "إِلَّا"، تُقَارِضُهَا "إِلَّا" التِي تَخْرجُ، أَيْضًا، عَنْ مَعْنَاهَا الأَصْلِيِّ إِلَى مَعْنَى "غَيْرٍ"؛ مِمَّا يؤُكِّدُ فِكْرَةَ التَّنَاوُبِ بينَ أَدَوَاتِ الاستِثْنَاءِ في المعْنَى والإِعْرَابِ، سَعيًا وَرَاءَ اختِلَافِ الدَّلَالَةِ تَبْعًا لِذَلِكَ في شِعْرِ هُذَيلٍ.

- **أَسبَابُ اختِيَارِ المَـوضُوعِ:**

1- بَيَانُ مَدْلُولَاتِ "غَيرٍ" بِحَسَبِ اِختِلَافِ التَّوْجِيهِ الإِعْرَابِيّ في شِعْرِ هُذَيلٍ.

2- بَيَانُ الأَوجُهِ المُرَادَةِ التي يَحتَمِلُها الاِسْمُ "غَيْرٌ"، وفْقًا للعَلَاقَةِ بَيْنَ المعْنَى والإِعْرَابِ.

---

(1) ابن عُصفُور، أبو الحسَن عليّ بن مؤمِن، شَرحُ جُملِ الزَّجاجيّ (الشَّرح الكبير)، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1999م، 2/ 252.

(2) يُراجَعُ، أُوزيقان، أكرم محمد حسين، الاستثناء عند الأصوليّين، ط2، دار المعراج الدَّوليَّة للنَّشر، الرياض، 1998م، 39 .

3- نُدرَةُ الدِّرَاسَاتِ التَّنظِيريَّةِ التَّطبيقيَّةِ لهذِهِ الأَدَاةِ وَفقَ وظائِفِها النَّحْوِيَّةِ الدَّلَاليَّةِ.

الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ:

1-بَحْثٌ بِعُنْوانِ: "غَيرٌ بَينَ التَّعْرِيفِ والتَّنكِيرِ والتَّعرِيبِ والبِنَاءِ في ضَوءِ الدَّرْسِ الوَصْفِيِّ التَّحْلِيلِيِّ"، لِلبَاحِثِ: مَجْدِي إِبْرَاهِيم محمد، مَنشُورٌ في مجلَّةِ كُليَّةِ البنَاتِ، جَامِعَةُ الأَزْهَرِ ، بِطَيْبَةَ الجَدِيدَةِ بِالأَقْصُرِ، العَدَدُ الخَامِسُ، سَنَةَ 2021م، ص ص625- 694، اكتَفَى فيهِ البَاحِثُ بِرَصْدِ حَالَاتِ الإعْرَابِ والبِنَاءِ وَفْقًا للتَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ، وتميَّزَ عن هذا البَحْثُ بِالجَمْعِ بينَ النَّظرِ النَّحْوِيّ المعاصِرِ بالعَودَةِ إِلَى قَرارَاتِ مَجمَعِ اللُّغَةِ العربيَّةِ بالقَاهِرَةِ، ولَكِنَّهُ لا يتَقَاطَعُ مَعَ بحثِنَا إِلَّا في حَيِّزِ طَرْحِهِ المذْكُورِ.

2- بَحْثٌ بِعُنْوَانِ: "التَّغايُر في العَرَبيَّةِ : الأَدَاةُ "غَيرُ" للبَاحِثِ: نِضَال حَسَن سَلْمان، مَنْشُورٌ في مجلَّةِ كُليَّةِ التَّربيةِ للبنَاتِ للعُلُومِ الإنْسَانيَّة، مُجلَّدُ6،عَدَد1 ،2012م، وَقَدْ عَالجَ فِيهِ الباحِثُ قضيَّةَ المغايَرَةِ باستِخْدَامِ الأَدَاةِ "غَيْرٍ" بَينَ المعنَى والإعْرَابِ؛ لِذَلِكَ فَهُوَ يتَقَاطَعُ تقَاطُعًا وَاسِعًا مَعَ البَحْثِ السَّابِقِ في مِنهَاجِيَّتِهِ وغَايتِهِ ونَتَائِجِهِ.

3- وَظِيفَةُ "غَيْرٍ" في القُرْآنِ الكَرِيمِ: فَتْحِيَّة بلغدوش زغَّاش، بَحْثٌ مَنْشُورٌ في مَجلَّةِ البَاحِثِ، المدْرسَةُ العُلْيَا لِلأَسَاتِذَةِ بِبُوزيعَةَ، الجَزَائِر، المُجَلَّدُ 5، العدَد2، يناير 2020م،ص ص 170-185 رَكَّزَ البَحْثُ عَلَى إِحْصَاءِ مَوَاضِعِ غَيْرٍ في القُرْآنِ الكَرِيمِ، اِسْتِعْمَالَاتِها، وتَوْجِيهِها الإِعْرَابِيّ.

4- أُسْلُوبُ الاِسْتِثْنَاءِ وجَمَالِيَّاتُ تَوظِيفِهِ في الرُّبعِ الأَخِيرِ مِنَ القُرْآنِ الكَرِيمِ، للْبَاحِثَةِ: نوال لخذَارِيّ، أُطرُوحَةُ ماجِستير في تَخَصُّصِ عُلُومِ اللِّسَانِ، قِسْمُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، جَامعَةُ مُحَمَّد خَيضَر بَسكَرة، 1434هـ= 2013م. تَنَاوَلَتِ البَاحِثَةُ في الفَصْلِ الثَّانِي: الاِسْتِثْنَاءَ بالأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ، مُشِيرةً إلى الاِسْتِثْنَاءِ بِـ "غَيْرٍ"، وحُكْمِ المُسْتَثْنَى بِهِ.

وقَدِ اسْتَقَرَّ الدَّرسُ النَّحويُّ الحديثُ إِلَى أنَّ للجُملَةِ مَعْنَيَينِ؛ أَحدُهُما نَحْوِيٌّ، والآخَرُ دَلَاليٌّ، وَانقَسَمُوا إِزَاءَ ذَلكَ فريقَينِ؛ أَحَدُهما، ويُمثِّلُهُ جُرُوبُر الَّذي يَرَى البِنْيَةَ الدَّلَالِيَّةَ مُستقِلَّةً تمامًا عَنِ البِنْيَةِ النَّحْوِيَّةِ، والفَرِيقُ الثَّانِي، ويُمثِّلُهُ فِيلمُور الَّذي يَرَى أنَّ الدَّورَ الدَّلَالِيَّ يتوقَّفُ عَلَى البِنْيَةِ النَّحويَّةِ[1]، ويقصدونَ بها "القَوَاعِدُ التَّركيبيَّةُ، والقَوَاعِدُ التَّكوينِيَّةُ، والقَوَاعِدُ المعْجَمِيَّة"، وإذا رَجَعنَا إلى النَّحوِ العربيّ وجدْنَا النُّحَاةَ قد تعرَّضُوا لهذه المسْأَلَةِ، وربَطُوا بينَ المعنى والإعرابِ؛ ففي ذِكْرِهم اسمَ الاِسْتِثْنَاءِ "غَيْرًا"، نجدهم يَرْبِطُونَ مَعْنَاهَا بإعرابِها ربطًا مطَّرِدًا؛ فلَمْ تَكُنْ في أَصْلِ وَضْعِها للاِسْتِثْنَاءِ بل للوصْفِ؛ كَمَا سيَتَّضِحُ في بَحْثِنَا، الاِسْتِثْنَاءُ مَعْنًى فَرْعِيٌّ، يَدْخَلُ عَلَيهَا حِينَ تَأْتِي بمعْنَى "إِلَّا" وَفْقَ شُرُوطٍ مُحَدَّدَةٍ[2].

---

(1) يُرَاجَعْ: **حسنين، صلاح الدين صالح، الدلالة والنحو، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2005م،131-133.**

(2) يُرَاجَعْ: **ابن الأثير، مُبَارَك بن مُحمَّد الشَّيبانيّ أبو السَّعادَاتِ مَجْدّ الدِّين، البديعُ في علمِ العربيَّةِ، تحقيق: فتحي أحمد عليّ الدِّين، جامعةُ أمّ القُرى، مكَّة المكرَّمة، ط1، 1420ه، 1/ 216.**

وَجَاءَ الحَدِيثُ عَنْ "غَيْر" في هَذَا البَحْثِ لِدِرَاسَةِ العَلَاقِيَّةِ بَيْنَ مَعْنَاها وإعْرَابِها، وما نتجَ عنْها مِنْ تَنَوُّعِ استِخدَامِهَا؛ فالمعْنَى الذي تَحمِلُهُ هَذِهِ الأَدَاةَ يَترَتَّبُ عليهِ تَوْجِيهُها الإعْرَابِيُّ؛ مِمَّا يَلْزَمُ معَهُ مَعْرِفَةُ أَحْوَالها وعَلَاقَتِها بما يَرْتَبِطُ مَعَها مِنْ كَلِمَاتٍ في سِيَاقِ الجُمْلَةِ.

وعَلَيهِ؛ يُحَاوِلُ هذَا البَحْثُ إبرازَ أَثَرِ مَعْنَى "غَيْرٍ" في تَعَدُّدِ أَوْجُهِهَا الإعْرَابِيَّةِ، وإبرَازِ أَهَمِيَّةِ إعْرَابِها في إيْضَاحِ مَعْنَاهَا المرَادِ. وجُهُودِ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ في الاهتِمَامِ بتَفسِيرِ الأَلْفَاظِ، وتَوضِيحِ مَعَانِيهَا، وبَيَانِ مَوَاقِعِهَا مِنَ الإعْرَابِ، فالإعْرَابُ فَرعُ المعْنَى؛ وهُو ما يتَّضِحُ من خِلَالِ التَّطْبِيقِ عَلَى شِعْرِ هُذَيلٍ؛ فَالأَلْفَاظُ مُغْلَقَةٌ بطَبيعتِها عَلَى مَعَانِيهَا حَتَّى يَأْتِيَ الإعْرَابُ فَيَفْتَحُهَا؛ فَالأَغْرَاضُ "كَامِنَةٌ فِيهَا حَتَّى يَكُونَ هُوَ المُستَخْرِجَ لَهَا، وأَنَّهُ المِعْيَارُ الَّذي لا يتبَيْنُ نُقْصَانُ كَلَامٍ، ورُجْحَانُهُ؛ حَتَّى يُعْرَضَ عَلَيهِ، والمِقْيَاسُ الَّذي لا يُعرَفُ صَحِيحٌ مِنْ سَقِيمٍ حَتَّى يُرْجَعَ إِلَيهِ"[1]، ولَعَلَّهُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ عُرِفَ النَّحْوُ بِأَنَّهُ عِلْمُ الغَايَاتِ.

- **إجْرَاءَاتُ الدِّرَاسَة:**

مَنْهَاجِيَّةُ البَحْث:

يَسِيرُ هذا البَحْثُ عَلَى المَنْهَجِ الوَصْفِيِّ التَّحْلِيلِيِّ القَائِمِ عَلَى المُلَاحَظَةِ وجَمْعِ المَعْلُومَاتِ، وتَصْنِيفِهَا ودِرَاسَتِهَا؛ للوُصُولِ إلى أَحْكَامٍ ونَتَائِجَ حَولَ العَلَاقِيَّةِ الكَامِنَةِ بَيْنَ مَعْنَى "غَيْرٍ" وإعْرَابِها.

- **خُطَّةُ البَحْث:**

تَقُومُ خُطَّةُ البَحْثِ عَلَى أربَعَةِ مبَاحِثَ؛ هِيَ:

- **المَبْحَثُ الأَوَّلُ:** عَلَائِقِيَّةُ تَنْكِيرِ "غَيْرٍ" بِإبْهَامِهَا.
- **المَبْحَثُ الثَّانِي:** عَلَائِقِيَّةُ مَعْنَى "غَيْرٍ" بِالوَصْفِيَّةِ والاِسْتِثْنَائِيَّةِ.
- **المَبْحَثُ الثَّالِثُ:** عَلَائِقِيَّةُ إعْرَابِ "غَيْرٍ" بِالوَصْفِيَّةِ والاِسْتِثْنَائِيَّةِ.

ثُمَّ خاتمةٌ تَضُمُّ أَهَمَّ النَّتَائِجِ التي تَوَصَّلْتْ إِلَيهَا الدِّرَاسَةُ؛ ومِنْهَا:

1- يَختلِفُ إعْرَابُ "غَيْرٍ" وَفْقًا لمَعْنَاهَا وَدَلَالَتِهَا في مَوْضِعِهَا، وقَدْ تبيَّنَ ذَلِكَ مِن خِلَالِ شِعْرِ هُذَيلٍ.

2- الأَصْلُ في استِخْدَامِ "غَيْرٍ" هُوَ الوَصْفِيَّةُ؛ لِكَونِهَا تَلزَمُ الإضَافَةَ؛ وهُوَ ما أَكَّدَهُ كَثْرَةُ الاستِعمَالِ في شِعْرِ هُذَيلٍ، في حِينِ يَأْتِي الاِسْتِثْنَاءُ فَرْعًا فيهَا؛ لِكَونِها تُسْتَعْمَلُ استِعمَالَ "إِلَّا" الاستِثْنائِيَّةِ.

3- "غَيْرٌ" مُعْرِفَةٌ في إبْهَامِهَا؛ لذَا يَعْمَلُ الفِعْلُ فِيهَا دُونَ وَاسِطَةٍ؛ فَتُعْرَبُ في الاِسْتِثْنَاءِ إعْرَابَ المُسْتَثْنَى بعدَ "إِلَّا".

---

[1] **الجُرجَانِيُّ، أبوبكر عبد القاهر بن عبدالرَّحمن، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود مُحمَّد شاكر، مكتبة الخانجي، ط3، مطبعة المدني ، القاهرة، 1992م،28.**

4- اِخْتِلَفَ النُّحَاةُ في بِنَاءِ "غَيرٍ" لخُرُوجِهَا مِنْ بابِ المعْرَبِ المتَمَكِّنِ، وتُبنَى حِينَئِذٍ عَلَى الفَتْحِ؛ كنَظَائِرِها منَ المبْنِيَّاتِ لهذَا السَّبَبِ؛ كَمَا انتَهَى البَحْثُ إلى مَجْمُوعَةٍ أُخْرَى مِنَ النَّتَائِجِ المثْبَتَةِ في الخَاتِمَةِ.

- المَبْحَثُ الأَوَّلُ: عَلَائِقِيَّةُ تَنْكِيرِ "غَيْرٍ" بِإِبْهَامِهَا في شِعْرِ هُذَيلٍ:

الاسمُ المتوَغِّلُ في مَعْنَاهُ هُوَ الَّذِي لَا تَتَّضِحُ دَلَالَتُهُ إلَّا بِمَا يُضَمُّ إِلَيهِ[1]، وتُعَدُّ "غَيْرٌ" اِسمًا نَكِرَةً مُوغِلَةً في إِبْهَامِها وتَنْكِيرِها، يَلْزَمُ إِضَافَتُها إلى مَا بَعدَها؛ كالظُّرُوفِ؛ لِكَونِها كَمَا يقُولُ الجُرْجَانِيُّ: مَوضُوعَةً عَلَى الإِبْهَامِ، ويُمَثِّلُ لِذَلِكَ بِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ؛ فَكُلُّ مَنْ جاوَزَ المُخَاطَبَ دَخَلَ تَحْتَ "غَيْرٍ"، فَلَمَّا كَانَ فيهِ هَذَا الإِبْهَامُ المُفْرِطُ أَشْبَهَ الظُّرُوفَ المُبْهَمَةَ"[2].

والعَامِلُ في الفِعْلُ المتَقَدِّمُ، وإِنْ كَانَ لَازِمًا؛ لأَنَّها عَلَى إِبْهَامِهَا المُفْرِطِ كَالظُّرُوفَ المُبْهَمَةِ؛ نَحْوَ: خَلفَ، وقُدَّامَ، ووَرَاءَ، وما أَشْبَهَها، وكَمَا يتَعَدَّى الفِعْلُ إليها دُونَ وَاسِطَة، فَغَيرٌ مِثلُهَا [3].

ومِنْ ثَمَّ؛ فَلَابُدَّ مِنْ مُلَازَمتِهَا للإِضَافَةِ للإِبْهَامِ الكَائِنِ فيها؛ لأَنَّهُ لا يَتَّضِحُ مَعْنَاها إلَّا بالمُضَافِ إِلَيهَا، ويَجِبُ إِضَافَتُها لِاسْمٍ مُفْرَدٍ، حَيْثُ يَمْتَنِعُ إِضَافتها لِلجُمْلَةِ؛ لتَعَذُّرِ الإِضَافَةِ إِلَيهَا[4]؛حَيثُ تَقَعُ "غَيْرٌ" في جَمِيعِ مَوَاقِعِ "إِلَّا"؛ لأَنَّها اسمٌ أَكثرُ تَصَرُّفًا مِنَ الحَرفِ، إِلَّا أَنَّها لا تَدخُلُ على الجُملَةِ مثلَها، ولأَنَّ مِنَ الأَسْمَاءِ ما يَجِبُ إِضَافَتهُ إِلَى مُفْرَدٍ، وَهُوَ نَوْعَانِ: ما يَجُوزُ قَطْعُهُ عنِ الإِضَافَةِ في اللَّفْظِ، وما يلْزمُ إِضَافَتُهُ لَفْظًا[5] والمِصْدَرُ المؤَوَّلُ في حُكْمِ المُفْرَدِ، فَتُضَافُ "غَيْرٌ" إِلَيهِ.

ومَعَ أَنَّ غَيرًا تَكَرَّرَتْ في دِيوانِ شعرِ هُذيلٍ سبعًا وثمانينَ مرَّةً فإِنَّا لا نَجِدُها مُضَافَةٍ إِلى المصْدَرِ المُأَوَّلِ، ومُعْظَمُ إِضَافَتِها إِلَى مُشْتَقٍّ، وفي صَدَارَةِ المُشْتَقَّاتِ التي تُضَافُ إليها اسمُ الفَاعِلِ، يَلِيهِ الصِّفَةُ المشبَّهةُ؛ لِكَونِها أَقرَبَ لِلوَصْفِ مِنَ الاستِثناءِ، ولَكِنَّهَا تَرِدُ مُضَافَةً للمَصْدَرِ الصَّرِيحِ قليلًا؛ مِنْ ذَلكَ قَولُ أُمَيَّةَ بنِ أَبِي عَائِذٍ الهُذَلِيّ:

وَأَنْجُو بِهَا عَنْ دِيَارِ الهَوَا نِ غَيْرَ انتِحَالِ الذَّلِيلِ المُوَالِي[6]

---

(1) يُرَاجَعُ، حسن، عباس، النحو الوافي، الطبعة الثالثة عشرة، دار المعارف، القاهرة،1996م،211/1.

(2) الجُرجَانِيُّ، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاحِ العضدِيّ، تحقيق: كاظم المرجان، ط1، دار الرشيد ، بغداد،1982م، 2/ 710.

(3) الأنباريُّ، كمال الدين أبو البركات عبدالرَّحمن ، أسرار العربيَّة، تحقيق: بركات هبود، ط1، دار الأرقم، بيروت، 1999م، 157.

(4) يُرَاجَعُ، الإستراباذيّ، رَضي الدِّينِ محمَّد، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف عمر،ط4،جامعة قار يونس، ليبيا، 1975م، 126/2.

(5) يُرَاجَعُ، ابن هشام الأنصاريّ، أبو محمد عبدالله جمال الدين يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، د.ت، 3/ 111.

(6) شُعَراءُ هُذَيلٍ، ديوانُ الهذليِّينَ، تحقيق: محمّد محمود الشنقيطيّ، ط1، الدَّار القوميَّة للطِّباعة والنَّشر، القاهرة ، 1965م،189/2.

والإضافةُ للمُشتقِّ يقرّبها من الوَصفيَّةِ[1] التي هي الأصلُ في "غيرٍ"، بَلْ هِيَ قليلَةٌ في المُدَوّنَةِ الشِّعْرِيَّةِ العربيَّةِ القديمةِ، مِنْ ذلِك ما نَجِدُهُ لِشَاعرٍ مِنْ كِنَانَةَ، وهُوَ شَاعِرٌ غَيرُ مَعرُوفٍ:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ[2]

حَيْثُ أُضِيفَتْ "غَيْرٌ"،هُنَا، إِلَى المَصْدَرِ المَسْبُوكِ مِنْ أَنَّ ومَدْخُولِهَا. والتَّسَاؤُلُ هُنَا: كَيفَ تُؤَثِّرُ الإِضَافَةُ إلى "غَيْرٍ" ؟ والجَوَابُ: أَنَّ للنُّحَاةِ عِدَّةُ آراءٍ في تَنْكِيرِها وتَعْرِيفِهَا، عَلَى النَّحْوِ الآتي:

1- **لُزُومُهَا التَّنْكِيرَ مُطْلَقًا لِشِدَّةِ إِبْهَامِهَا**[3]:لا تَكتَسِبُ: "غَيرٌ" شَيْئًا مِنَ المُضَافِ إِلَيهِ، لِكَونِها مُوغِلَةً في الإِبْهَامِ والتَّنْكِيرِ فَلَا تُفِيدُ إِضَافَتُها تَعْرِيفًا، ولِهَذَا تُوصَفُ بها النَّكِرَة، نحو قَولِهم: جَاءَنِي رَجُلٌ غَيْرُك، أَو غَيْرُ خَالِدٍ. ومِنهُ قولُهُ تَعَالَى: (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ (37) [فَاطِر] ؛ ومِنهُ قَولُ سَاعِدَةَ بنِ جُؤيَةَ الهُذَلِيِّ:

فَكَانَ حَتْفًا بِمُقْدَارٍ وأَدْرَكَهَا طُولُ النَّهَارِ وَلَيْلٌ غَيْرُ مُنْصَرِمِ[4]

أَيْ أَدْرَكَتْها غَوائِلُ النَّهَارِ، ولَمْ تَسْلَمْ، أَيضًا، مِنْ غَوَائِلِ اللَّيلِ التي لا تَنْقَطِعُ، وهذَا الإِبْهَامُ أَفَادَ أَنَّها تَذْهَبُ وَتَعُودُ، وقَدْ كانَ التَّنكِيرُ أَقرَبَ للدَّلالَةِ المَقْصُودَةِ؛ لِأَنَّ التَّعريفَ كَانَ سيَمْحُو الفَارِقَ الدَّلالِيَّ بَينَ غَوَائِلِ اللَّيلِ والنَّهارِ.

وقَدْ تُوصَفُ بِغَيْرٍ شِبْهُ النَّكِرَةِ، مِمَّا لا يُفِيدُ تَعْرِيفًا في المَعْنَى، كالمَعَرَّفِ بـ"ال" الجنْسِيَّةِ "المَعْرِفَة غَيْر المؤَقَّتَةِ"، فَإِنَّ المعرَّفَ بها، وإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً لَفْظًا، في حُكْمِ النَّكِرَةِ مَعْنًى؛ لأَنَّهُ لا يَدُلُّ عَلَى مُعَيَّنٍ[5].

---

(1) يُرَاجَعْ، حسان، تمام، الخلاصة النحويَّة، ط2، عالم الكتب، القاهرة،2005م،54.

(2) البيت منسوبٌ إلى (كناني) دون تعيين، يُرَاجَعْ، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، 1992م، 2/ 329، ابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط4، 1999م، 1/ 298، ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء، شرح المفصل، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1983م، 3/ 80، ونسبه إلى أبي قيس الأسلت، الأنباري، كمال الدين أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصريَّة، بيروت، ط1، 2003م، 1/ 233، الرضيّ، شرح الرضي على الكافية، 2/ 127، البغدادي، عبد القادر بن عمر، خِزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السَّلام هارون، ط4،مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م، 3/ 406، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدِّين محمَّد، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، مادة(و ق ل)، 11/ 734، ولم يَعزُهُ، ابن هشام الأنصاري ، مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت،2001مـ، 1/ 181. والأوقال: جمعُ وَقل، بالفتح، وهُو المقل اليابِسُ، والمرادُ: الأعالي، ومنه قالُوا "توقل في الجبل" أيْ صعَدَ وارتفَعَ. ويُروى "في سَحُوق" بالفتح، وهو ما طالَ من ثمارِشَجَر الدَّوم.

(3) يُرَاجَعْ، ابن هشام، مغني اللبيب 1/ 179، أبو حيان الأندلسيّ، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007مـ، 148/1، البغدادي، خزانة الأدب 2/ 56.

(4) شُعَراءُ هُذَيلٍ، دِيوانُ الهذليِّينَ،200/1.

(5) يُرَاجَعْ، الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م، 1/ 53، العُكبريّ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي

مِنْ ذلِكَ قولُ أَبي المُثلَّمِ الهُذَليّ يَنْصَحُ صَخْرَ الغَيّ الهُذَليَّ:

أَصْـــخْرَ بـــنَ عَبـــدِ اللهِ خُـــذْهَا نَصِـــيحَةً وَمَوْعِظَـــةً لِلْمَـــرْءِ غَـــيرِ الـــمُتيَّمِ[1]

فَأَبُو الملَثَّمِ، هُنَا، يَطلُبُ مِن صَخْرٍ الهُذَليِّ أَنْ يَسْتَجِيبَ لنَصِيحَتِهِ، وأنْ يَكُونَ مِثلَ الرَّجُلِ الرَّشِيدِ الذي يَقبَلُ الموعِظَةَ دُونَ ضَلَالٍ، والوَاضِحُ، هُنَا، أَنَّهُ يُرِيدُ بِتَعرِيفِ المرْءِ ، هُنَا، استغراقَ جِنْسِ الرَّاشِدِينَ.

ومنهُ قولُهُ تَعَالَى: (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ (7)) [الفَاتِحَة] فـ"غَيْرٌ" هُنا نَكِرَةٌ، وجَاءَتْ صِفَةً لِلاسْمِ الموصُولِ "الَّذِينَ" الشَّبِيهِ بالنَّكِرَةِ؛ لِعَدَمِ دَلَالتِهَا عَلَى مُعَيَّنٍ، بَلْ تَدُلُّ عَلَى عُمُومِ الجِنْسِ، ولَيْسَ قَومًا بأَعيانِهِم، فلمْ تُفِدْ "ال"، هُنَا، تَعْرِيفًا، وبَقِيَتْ نَكِرَةً في المعْنَى ومَعْرِفَةً في اللَّفْظِ،ولمْ أَجِدْ لهَا شَاهِدًا وَاحِدًا في شِعْرِ هُذَيلٍ.

2- **أَنَّها تَتعرَّفُ مُطْلَقًا**: يَرَى سِيبَويه[2] أَنَّها تَتعرَّفُ، لِذَا تَقَعُ صِفَةً للمَعْرِفَةِ؛ كَمَا في الآيَةِ السَّابِقَةِ، وكَذَلِكَ في قَولِهِ تعَالَى:(لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ) (95) [النِّسَاء]

يَرَى الفَرَّاءُ [3] أَنَّها نَكِرَةٌ تَتعرَّفُ بالإِضَافَةِ؛ لِذَا تُوصَفُ بها النَّكِرَةُ المحضَةُ والمَعْرِفَةُ غَيْرُ المؤَقتَةِ؛ مثلَ (الَّذينَ)؛ فَمِنْ وَصْفِهَا النَّكرَةَ المحْضَةَ قَولُ أَبي كَبِيرٍ الهُذليِّ يَصِفُ بَيتًا:

قَـــدْ خِلْـــتُ بَيتًـــا غَـــيرَ بَيْـــتِ سَـــنَاخَةٍ وَازْدَرْتُ مُـــزْدَارَ الكَـــرِيمِ المُـــعْوِلِ[4]

فَيَنْفِي عَنِ البَيتِ أَنْ يَكُونَ بَيتًا لِدَبّاغٍ، أَو سَمّانٍ، أو صَاحِبِ وَدَكٍ، أو قَذَارَة؛ ليثبتَ لَهُ بالمخَالفَةِ صِفَةَ طيّبَ الرَّائِحَةِ.

3- **أَنَّها تَتعرَّفُ إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ ضِدَّينِ**: ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ العُلَمَاءِ[5] إِلَى أَنَّ "غَيْرًا" مِمَّا لَا يَتَعَرَّفُ بالإِضَافَةِ إِلَى المعْرِفَةِ إِلَّا إِذَا وَقَعَ بَيْنَ مُتَضَادَّينِ، حَيْثُ يَضْعفُ إِبْهَامُها، نَحْو قَولِهِم: رَأَيْتُ الصَّعْبَ غَيْرَ الهيّنِ،

البجاوي،ط1، مكتبة الحلبي ، 1431ه، 1/ 9، الأشمونيّ، أبو الحسن علي نور الدين شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالحميد السيد ، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د. ط، 1981م، 2/ 256، الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، راجعه: عبدالمنعم خفاجة، ط 30، المكتبة العصرية، بيروت، 1994م، 3/ 141.

(1) شُعَراءُ هُذَيلٍ، دِيوانُ الهذليِّينَ،226/2.

(2) يُرَاجَعُ، سيبويه، الكتاب، 2/ 332، 333. ويشير في موضع آخر أن (غير) لا تكون إلا نكرة. يُرَاجَعُ، 3/ 479.

(3) يُرَاجَعُ، الفرَّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ،ط3، دار الكتب والوثائق المصريَّة، القاهرة، 2001م، 1/ 7.

(4) شُعَراءُ هُذَيلٍ، دِيوانُ الهذليِّينَ،100/2.

(5) يُرَاجَعُ، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1988م، 288/4، ابن يعيش، شرح المفصل،2/ /125-126، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، شرح

وقولهم: مرَرْتُ بالمُتَحرِّكِ غَيْرِ السَّاكِنِ؛ لِذَا يَرَى الزَّمَخْشَرِيُّ أنَّ كُلَّ نَكِرةٍ تُعرَّفُ إذَا كانتِ الإضَافَةُ مَعْنَوِيَّةً إلَّا الأَسْمَاءَ المُوغِلَةَ في إبْهَامِها، تَظَلُّ نَكِرَاتٍ، وَلَوْ أُضِيفَتْ إلَى المَعَارِفِ:" وَهِيَ نَحو: غَيْرٍ، ومِثْلٍ، وشِبْهٍ. ولذلكَ وُصِفتْ بها النَّكرَاتُ، فَقِيلَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ، ومَثلِكَ، وشَبَهِكَ. ودَخَلَ عَلَيهَا "رُبَّ" ... اللَّهمّ إلَّا إذَا شُهِرَ المُضَافُ بِمُغَايَرَةِ المُضَافِ إلَيهِ" [1]؛ ومِنهُ في شِعرِ هُذَيلٍ قَولُ أَبي قُلَابَةَ:

إذْ لا يُقَـــارِعُ أَطْـــرَافَ الظُّبَـــاتِ إذَا اســـ ـــتَوْقَدْنَ إلاَّ كُمَـــاةً غَيْـــرَ أَجْبَـــانِ[2]

فيثبتُ صِفةً محدَّدةً للمرثيّ بأنَّهُ شُجاعٌ حَتَّى إنَّهُ لا يُبارِزُ إلَّا الأبطَالَ الصَّنَادِيدِ المجرَّدين من الجبنِ؛ فمَعَ أَنَّ"غَيْرًا" وقعَت بَيْن مُتَضَادّينِ فإنَّها ظلَّتْ عَلَى إبهَامِهَا، ولَيسَ النَّظَرُ هُنا للإضافةِ إلا نكرةٍ أو معرفةٍ، فلَو اِفترَضْنَا الشَّاهِدَ هكَذا: "إلاَّ الكُمَاةَ غَيرَ الأَجْبَانِ؛ لظلَّتْ على إبهامِها.

ومِنْ ثمَّ؛ أرَى، واللهُ أعلَمُ، أَنَّ "غَيْرًا" لا تَتعرَّفُ بالإضَافَةِ؛ فلَا تَكتسِبُ تَعْرِيفًا منَ المُضَافِ إليهِ، لِكَونِها مُتوغِّلةً في الإبْهَامِ، وتَكُونُ الإضَافَةُ لَفْظِيَّةً تُفِيدُ التَّخْفِيفَ، ولَيْسَتْ إضَافَةً مَعْنَوِيَّةً، فـ(غَيْرٌ) تُضَافُ إلى مَعْرِفَةٍ، لَكِنْ لشِدَّةِ إبْهَامِها لا تَخُصُّ شَيْئًا بِعَينِهِ، نَحوَ: مَرَرْتُ بِرجُلٍ غَيْرِك، وتَصِفُ النَّكِرَةَ.

- **قَطْعُ "غَيْرٍ" عَنِ الإضَافَةِ:**

يَجُوزُ أن تُقطَعَ "غَيْرٌ" عَنِ الإضَافَة لَفْظًا إذَا فُهِمَ المعْنَى، وتقدَّمَت عليها كَلِمَةُ "لَيْسَ"[3]، فَيُحذَفُ المُضَافُ إليهِ "تَخفيفًا، واكتفاءً بعلمِ المخاطَبِ ما يَعنِي"[4]، ويُنوَى في المعْنَى بأنْ يَكُون مُرادًا في التَّقديرِ، ولا يَكُونُ مُطَّرحًا جُمْلَةً؛ فيُقالُ: قامَ زَيدٌ لَيْسَ غَيْرُ، بالضَّمِّ وبالفَتحِ وبالتَّنوينِ، فالمعْنَى: لَيْسَ ذاكَ المعْنَى الذي حَدَّثْتُكَ بِهِ [5]. قالَ ابنُ هِشَامٍ: "يُقَالُ: قَبضْتُ عَشْرةً لَيْسَ غَيْرُها، برفْعِ "غَيْرٍ" عَلَى حَذْفِ الخَبَرِ، أَيْ: مَقبُوضًا، وبنَصبِها عَلَى إضمَارِ الِاسْمِ، أي: لَيْسَ المقبوضُ غَيْرَها، "لَيْسَ غَيْرَ" بالفَتحِ مِن غَيْرِ تَنوينٍ عَلَى إضمارِ الِاسْمِ أَيضًا، وحَذفِ المُضَافِ إليهِ لَفْظًا، ونيَّةِ ثُبوتِهِ،... و"لَيْسَ غَيْرَ" بالضَّمِّ مِن غَيْرِ تَنْوينٍ؛ فقَالَ

التسهيل: سهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: عبدالقادر عطا وطارق فتحي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، 3/ 92.

(1) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، تحقيق: سعيد عقيل، دار الجيل، ط1، بيروت، 2003م، 109.

(2) شُعَراءُ هُذَيلٍ، دِيوانُ الهذليِّينَ،39/3.

(3) **هذا الحذف لا يكون إلا مع (ليس غير)، ولا يجوز مع (لا غير) فهو لحن. يُرَاجَعُ، ابن هشام، مغني اللبيب 1/ 179.**

(4) سيبويه، الكتاب 2/ 345.

(5) يُرَاجَعُ، ابن يعيش، المفصل، ص92، والأشموني، شرح الأشموني 2/ 256، ناصف، جمال مصطفى عبدالله، القطع عن الإضافة وأثره في الأسماء الملازمة لها بين النظرية النحوية والواقع اللغوي جامعة الأزهر، حولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا، عدد 33، 2019م، 7260.

المبرِّدُ[1] والمتأخِّرونَ:إنَّها ضَمَّةُ بِنَاءٍ لا إعْرَابٍ، وإنَّ "غَيْرًا" شُبِّهتْ بالغَاياتِ كـ"قَبْلُ" و"بَعْدُ" فعَلَى هَذَا يُحتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اسمًا، وأن يَكُونَ خَبرًا، وقَالَ الأَخْفَشُ [2]: ضَمَّةُ إعْرَابٍ لا بناءٍ؛ لأنَّهُ لَيْسَ باسمِ زمانٍ كـ"قَبْل، وبَعْد"، ولا مَكَانَ كـ"فَوْق وتَحْت"، وإنَّما هُو بمنزِلَةِ :"كُلّ وبَعْض"، وعَلَى هَذَا فَهُو الِاسْمُ وحُذِفَ الخَبرُ. وقَالَ ابنُ خَروفٍ[3] : يَحتمِلُ الوَجْهَينَ و"لَيْسَ غَيْرًا" بالفَتْحِ والتَّنْوينِ و"لَيْسَ غَيْرٌ" بالضَّمِّ والتَّنوينِ، وعَلَيهِما فالحَرَكَةُ إعْرَابِيَّةٌ؛ لأنَّ التَّنوينَ إمَّا للتَّمْكِينِ فلَا يَلْحَقُ إلَّا المعرَبَاتِ وإمَّا للتَّعوِيضِ فَكَانَ المُضَاف إليهِ مَذكُورًا"[4]ومِن ثَمَّ؛ يَتَّضِحُ تَعدُّدُ تركيبِ"جَاءَنِي خَالِدٌ لَيْسَ غَيْرُ" إلى الصُّورِ الآتِيَةِ[5]:

1- "غَيْرُ" مَضمُومَةٌ بلَا تَنوِينٍ، وتَكُونُ إحْدَى الحالَاتِ الآتِيَةِ:

أ- مَبنيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ في مَحَلِّ نَصْبٍ خبَرُ لَيْسَ، والتَّقديرُ: لَيْسَ الجائِي غَيْرُهُ، فتكُونُ مقطُوعَةً عَنِ الإِضَافَةِ لَفْظًا لا معْنًى.

ب- مَبنيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ في مَحَلِّ رفعٍ اسمُ لَيْسَ، والتَّقدِيرُ: لَيْسَ غَيْرُهُ الجَائِي.

في الحالَتَينِ السَّابِقَتينِ تُقطعُ عَنِ الإِضَافَةِ لَفْظًا، وتُنْوَى الإِضَافَةُ في المعْنَى، فَتُبنَى عَلَى الضَّمِّ[6]؛ فبناؤُها لقَطْعِها عَنِ الإِضَافَةِ، والبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ عَكْسُ سَائِرِ أَنوَاعِ البِناءِ؛ للدَّلَالةِ عَلَى أَنَّهُ بِنَاءٌ عَارِضٌ، وهُوَ رَأْيُ المُبرِّدِ.

ج- مُعْرَبةٌ فتكُونُ اسمَ لَيْسَ مَرفُوعًا بالضَّمَّةِ، والخَبَرُ مَحذُوفٌ، فالضَّمَّةُ هُنا ضمَّةُ إعْرَابٍ وحُذفَ التَّنوينُ للإِضَافَةِ، لأنَّ المُضَافَ إليهِ منْوِيٌّ، وعلَيهِ تكُونُ "غَيْرُ" اِسمَ لَيْسَ، ولا يَجُوزُ أنْ تكُونَ خَبرَ لَيْسَ، وهُوَ رَأْيُ الأَخْفَشِ.

2- (غَيْرَ) بالفَتحَةِ، فَتَكُونُ خَبرَ لَيْسَ، والتَّقدِيرُ: لَيْسَ الجائِي غَيْرَهُ.

3- مُنَوَّنةٌ بالرَّفعِ والنَّصبِ، ففي الرَّفعِ تكُونُ "غَيْرٌ" اسمَ لَيْسَ، وفي النَّصبِ"غَيْرًا" تكُونُ خَبرَ لَيْسَ، وهُنَا تقطعُ الإِضَافَةُ لَفْظًا ومعْنًى، والمُضَافُ إليهِ لَمْ يكُنْ مَنْوِيًّا ولَا مُقدَّرَ الذِّكرِ، وهُنا يجبُ إعْرَابُ "غَيْرٍ" مُنوَّنةً، فالتَّنوينُ علامةُ إعْرَابِها؛ لأنَّ تنوينَها إمَّا للتَّمكينِ؛ أيْ للصَّرفِ؛ فلا يلحقُ مبنيًّا، وإمَّا للتَّعويضِ منَ المُضَافِ

---

(1) يُرَاجَعْ: المبرد، المقتضب 2/ 152، 4/ 129، 429.

(2) يُرَاجَعْ: ابن مالك، شرح التَّسهيل 2/ 236، الشَّاطبي، أبو إسحاق، المقاصد الشافية، تحقيق: محمد إبراهيم البنا وآخرين، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكَّة المكرَّمة، 2007م، 4/ 130.

(3) يُرَاجَعْ، المصدران السَّابقان/ الجزء نفسُه، والصَّفحة نفسُها.

(4) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللَّبيب 1/ 179.

(5) يُرَاجَعْ: ابن مالك، شرح التسهيل، 2/ 236، ابن هشام الأنصاريّ، أوضح المسالك، 3/ 152- 153، ناصف، القطع عن الإضافة وأثره في الأسماء الملازمة لها بين النظرية النحوية والواقع اللغوي،ص ص 6260- 6262.

(6) يُرَاجَعْ: ابن هشام الأنصاريّ، أوضح المسالك، 3/ 159.

إليهِ، وتنوين العِوَض يُوجِبُ للمنوَّنِ ما كَانَ لهُ معَ المُضَاف إليهِ من بناءٍ وإعْرَابٍ؛ لأنَّهُ قامَ مقامَ المضَافِ إليهِ. وهذه الحالةُ وما سبقَها تمثِّل رأيَ ابنِ خَروفٍ.

4- وقد تُضَافُ إلى ضَمِيرِ الغَيْبةِ "لَيْسَ غَيْرُهُ" مَضمُومَةً أو مَفتُوحَةً، وتُعربُ بالإعْرَابينِ السَّابقينِ.

يُلَاحظُ ممَّا سَبقَ أنَّ القَطْعَ عَنِ الإضَافَةِ لا يَكُونُ إلَّا إذَا كَانَتْ "غَيْرٌ" بمعْنَى الوَصْفِيَّةِ؛ "لأنَّهُ يَكُونُ تابعًا لما لَيْسَ مُبعَّضًا، ولأنَّ ما بَعْدَ لَيْسَ هُوَ الأَوَّلُ كَيفَ كَانَ"[1]، فَقَولُهُم: جَاءَنِي زيدٌ لَيْسَ غَيْرَ، أَيْ لَيْسَ الجائِي غَيْرَهُ. وهُنَا جاءَتْ "غَيْرٌ" نَعْتًا لما سبَقَهَا، ولَيْسَ هَذَا اِسْتِثْنَاءً مِنَ الأَوَّلِ، فَـ"غَيْرٌ" الاِسْتِثْنَائِيَّةُ تَصلُحُ فِي كُلِّ مَوضِعٍ تَصلُحُ فِيهِ "إلَّا"، بِاسْتِثْنَاءِ المواضِعِ التي لا تُضَافُ فِيهَا، وهُنَا قُطِعَتْ "غَيْر" عَنِ الإضَافَةِ فلَا تَكُونُ إلَّا وَصْفِيَّةً.

ولمْ أَجِدْ فِي شِعْرِ الهُذليِّينَ شَاهِدًا واحِدًا لـ"غَيْرٍ" المَقطُوعَةِ عَنِ الإضَافَةِ، وفِي الحقيقَةِ أنَّنِي فتّشتُ فِي المدوّنة الشّعريَّة التراثيَّة فعزَّ عليَّ الشّاهدُ.

- المبحثُ الثَّاني: عَلَائِقِيَّةُ مَعْنَى "غَيْرٍ" بِالوَصْفِيَّةِ والاِسْتِثْنَائِيَّةِ:

تَأْتِي (غَيْرٌ) بمعْنَى المُخَالَفَةِ والمُغَايَرَةِ التي هِيَ ضِدُّ المُمَاثَلَةِ، فَتُستَعْمَلُ صِفَةً لما قَبْلَهَا، نَحوَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِ قَائِمٍ، وتكُونُ للنَّفْيِ المجَرَّدِ مِنْ غَيْرِ إثباتِ مَعْنى بِهِ، فلَا تُوجبُ لِلاسْمِ الذي وَصفتهُ بها شَيْئًا، ولَمْ تَنْفِ عنهُ شَيْئًا، لأنَّهُ مَذْكُورٌ عَلَى سَبيلِ التَّعريفِ، وكَذلِكَ: جاءَنِي رَجُلٌ غَيْرُ زيدٍ، لم تنفِ عَن زيدٍ المجِيءَ، وإنَّما هُو بمنزلَةِ قَولِكَ: جاءَنِي رجلٌ لَيْسَ بزيدٍ، وهَذَا أَصْلُ مَعْنَاها.

واشتَرطَ النَّحْوِيُّونَ فِي مَوصُوفِها أن يَكُونَ "نكرةً، والمعرَّف بالأَلفِ واللَّامِ عَلَى غَيْرِ مَعْهُودٍ"[2]، فَمِثَالُ الموصُوفِ النَّكِرَةِ المحْضَةِ: جَاءَنِي رَجُلٌ غَيْرُكَ، ومِثَالُ المُحَلَّى بـ(ال) الجِنْسِيَّةِ (شِبْهِ النَّكِرَة): لَقيتُ القَومَ غَيْرَ زَيدٍ.

ويَرَى سِيبَويهِ أَنَّ مَجِيْئَها فِي الكَلَامِ نَحْو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ؛ لِتَفْصِلَ بَيْن ما أُضِيفَتْ إِلَيهِ، ومَا وَقَعَتْ صِفَةً له، حَتَّى لا يَكُونَ مِثلَهُ، أَو يَكُونَ مَرَّ باثنَينِ[3]. ويُؤَيِّدُ الرَّضِيُّ ذَلِكَ بقَولِهِ: "اِعلَمْ أَنَّ أَصْلَ "غَيْرٍ" الصِّفَةُ المفِيدَةُ لِمُغَايَرَةِ مَجْرُورِها لموصُوفِها، إمَّا بالذَّاتِ، نَحوَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِ زَيدٍ، وإمَّا بالصِّفَاتِ، نَحوَ: دَخَلْتُ بِوَجْهٍ غَيْرِ الوَجهِ الَّذي خَرَجْتُ بِهِ، والأَصْلُ الأَوَّلُ، والثَّانِي مَجَازٌ، فَإِنَّ الوَجْهَ الَّذي تَبَيَّنَ فِيهِ أَثَرُ الغَضَبِ كَأَنَّهُ غَيْرُ الوَجْهِ الَّذي لَا يَكُونُ فِيهِ ذَلِكَ بالذَّاتِ"[4] . فَالمُغَايَرَةُ فِي "غَيْرٍ" عَامَّةٌ؛ فَتَشْمَلُ المُغَايَرَةَ فِي الذَّاتِ أَوِ

---

(1) السُّيوطيّ، جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2001م، 3/ 280.
(2) المبرد، المقتضب 4/ 411.
(3) يُرَاجَعُ، سيبويه، الكتاب 1/ 423.
(4) الرضي، شرح الرضي على الكافية، 2/ 125، 126.

الصِّفَاتِ، وعَلَى النَّقيضِ مَعْنَى المُمَاثَلَةِ في "مِثْل" فتَعْنِي المَوَافقَةَ والمشَابهَةَ في الصِّفَاتِ فَقَطْ، ولا تقَعُ المُمَاثَلَةُ في الذَّاتِ؛ لأَنَّ الشَّخْصَ لا يَكُونُ نَفْسَ غَيْرِهِ.

هَذَا المعْنَى لـ"غَيْرٍ" الوَصْفِيَّةِ: هُو مَعْنَاها في أَصْلِ وَضْعها، "وَهِيَ نَقِيضَةُ "مِثْلٍ" في المعْنَى، دُونَ اللَّفْظِ؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ، احتمَلَ كُلَّ مَنْ تَجَاوَزَ المخَاطَبَ؛ سَواءٌ كَانَ مِثْلَهُ، أَوْ لَيْسَ مِثلَهُ، فَأَمَّا إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ؛ فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَنْ يُشْبِهُهُ؛ فـ"غَيْرٌ" عَامٌّ في النَّفْي، و"مِثْلٌ" خَاصٌّ في الإِثْباتِ"[1] .

ولها مَعْنًى آخَرُ تَخْرُجُ إِلَيهِ هُوَ الاِسْتِثْنَاءُ، وهُوَ مَعْنًى فَرْعِيٌّ فيهَا؛ فَهِيَ مَحْمُولَةٌ في الاِسْتِثْنَاءِ عَلَى "إِلَّا"، قَالَ سِيبويهِ: " اِعلَمْ أَنَّ غَيْرًا أَبَدًا سِوَى المُضَافِ إِلَيهِ، وَلَكِنَّهُ يَكُونُ فِيهِ مَعْنَى إِلَّا فَيَجْرِي مَجْرَى الاِسْمِ الّذي بَعْدَ إِلَّا، وهُوَ الاِسْمُ الَّذي يَكُونُ دَاخِلًا فيمَا يَخْرُجُ مِنهُ غَيْرُه وخَارِجًا مِمَّا يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ ... وكُلُّ مَوضِعٍ جَازَ فيهِ الاِسْتِثْنَاءُ بِإِلَّا جَازَ بِغَيْرٍ، وجَرَى مَجْرَى الاِسْمِ الذي بَعْدَ إِلَّا، لِأَنَّهُ اِسمٌ بِمَنْزِلَتِهِ وفيهِ مَعْنَى إِلَّا"[2]؛فتَدْخُلُ "غَيْرٌ" عَلَى "إِلَّا" في بَابِها، ويُسْتَثْنَى بِهَا، وتُعْطَى حُكْمَ المُسْتَثْنَى بـ"إِلَّا" كالمُعاوَضَةِ لَهَا عَنْ دُخُولِ "إِلَّا" عَلَيهَا في بَابِ الوَصْفِ[3]، وهَذَا هُوَ المَقْصُودُ بالتَّقَارُضِ في الاِسْتِعْمَالِ بَيْنَ الأَدَاتينِ.

مِمَّا سَبَقَ يَتَّضِحُ أَنَّ لِـ"غَيْرٍ" مَعْنَيَينِ؛ هُمَا:

أ – **الوَصْفِيَّةُ**: الوَصْفِيَّةُ هِيَ المعْنَى الأَصْليُّ، فَتَكُونُ صِفَةً تُفِيدُ مَعْنَى مُخَالَفَةِ ما بَعْدَها لما قَبلَها، فَتكُونُ صِفَةً للنَّكِرَةِ، أَو صِفَةً لِمعْرِفَةٍ شَبيهةٍ بالنَّكِرَةِ؛ وهُو المعرَّفُ بأَلِ الجِنْسيَّةِ، عَلَى نَحوِ ما مَرَّ مِنْ أَمْثِلَةٍ سَابِقَةٍ.

ب– **الاِسْتِثْنَائِيَّةُ**: الاِسْتِثْنَائِيَّةُ هِيَ المعْنَى الفَرعِيّ، فتَكُونُ "غَيْرٌ" للاِسْتِثْنَاءِ إِذَا صلَحَ أَنْ تَقَعَ "إِلَّا" مَوْقِعَها. تقُولُ: هَذَا دِرْهَمٌ غَيْرُ قِيرَاطٍ، بخلَافِ قولِكَ: هَذَا دِرْهَمٌ غَيْرُ جَيِّدٍ.

فمِنَ الأَوَّلِ في شِعْرِ هُذَيلٍ نَجدُ رِوَايَتَينِ لِبَيتِ أَبي ذُؤيبٍ الهُذَليّ:

عَـــــلَا "أَطْرُقًـــــا" بَاليَـــــاتُ الخِيَـــــا مِ إِلَّا الثُّمَـــــــــــامُ وإِلَّا العِصِـــــــــــيُّ[4]

فَرُوِيَ بـ"إِلَّا" و"غَيْرٍ"؛ لأَنَّ إِلَّا عَلَى الاستِثناءِ؛ لكَونِ الثُّمامِ مِن أَعْوادِ الخَيمَةِ؛ فأرادَ " إِلَّا الثُّمَامُ وإِلَّا العِصِيُّ لَمْ تَبْلَ[1]"، ومِنْ شَواهِدِهم في مَجِيءِ غَيرٍ مَكَانَ "إِلَّا" وهُوَ كَثيرٌ في شِعرِهم؛ كَقَولِ أبي قَلَابةَ الهُذَليّ يَرثِي أَخَاهُ وقومَهُ:

---

(1) ابن الأثير، البديع في علم العربية 1/ 215، 216.
(2) الكتاب 2/ 343.
(3) يُرَاجَعُ، ابن الأثير، البديع في علم العربية، 1/ 215، 216.
(4) شُعَراءُ هُذَيلٍ، دِيوانُ الهذليِّينَ،65/1.

كَـــأَنَّ عَجُـــوزِى لَمْ تَلِـــدْ غَـــيرَ وَاحِـــدٍ وَمَاتَـــتْ بِـــذَاتِ الشّـــثِّ غَـــيرَ عَقِـــيمِ[2]

فَقَدْ جَاءَتْ "غَيرٌ"، هُنَا، مَكَانَ" إِلَّا" الَّتِي تُؤَكِّدُ عَلَى طَرِيقَةِ القَصْرِ بـ"مَا" وَ "إِلَّا"؛ أي إِنَّ أُمَّهُ لَمْ تَلِدْ غَيرَهُ؛ تَأْكِيدًا عَلَى مَوتِ أَخِيهِ بعْدَ إِخوَتِهِ مُتَتَابِعِينَ، وبَقَائِهِ وَحِيدًا لأُمِّهِ، ولِلتَّقَارُضِ بَينَ الأَدَاتَينِ جَعلَهُ يَضَعُ "غَيرًا" ، هُنَا، مَكَانَ" إِلَّا" لدَلَالَتِها عَلَى الاستثْناءِ المفرَّغِ.

فِي حِينِ تَأتِي "غَيرٌ" للوَصْفيَّةِ كَثِيرًا فِي دِيوَانِهِم؛ من ذَلكَ قَولُ رَجُلٍ مِن هُذَيلٍ:

فَاعتَـــامَ مِنْهَـــا لجُبَّـــةً غَـــيرَ قَـــزَمْ حَاشِـــكَةَ الـــدِّرَّةِ وَرْهَـــاءَ الـــرَّحَمْ[3]

فَقدِ اختَارَ الذِّئْبُ من بينِ الغَنَمِ وَاحِدَةً خَفَّ لبَنُهَا؛ إِذْ مرَّ عَلَيها أربعةُ أَشْهُرٍ مِنْ نَتاجِهَا. ويُضِيفُ لَهَا صِفَةً أُخرَى بِأَنَّهَا أَلُوفٌ مُتَلِفَةٌ لَيْسَتْ بِلَئِيمَةٍ؛ مِمَّايَزِيدُها امتلَاءً؛ فَجَاءَتْ "غَيرٌ "، هُنَا، لِلوصْفيَّةِ المحضَةِ دُونَ مَعْنَى الاستِثْنَاءِ.

ومِنْ ثَمَّ يُؤَكِّدُ ابنُ يَعِيشَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي كُلِّ المواضِعِ التي تَأتِي فِيهَا "غَيرٌ" عَلَى الإِسْتِثْنَاءِ، أَنْ تَكُونَ فِي مَوضِعِ الصِّفَةِ، فِي حِينِ لا يَجُوزُ فِي كُلِّ المواضِعِ التي تَأْتِي فِيهَا "غَيرٌ" وَصْفًا أَنْ تَدُلَّ عَلَى الإِسْتِثْنَاءِ[4]

- **الفَرْقُ بَيْن "غَيرٍ" إذا كَانَتْ صِفَةً وبَيْنَها إِذَا كَانَتِ اِسْتِثْنَاءً:** تُحملُ فِي الصِّفَةِ ما أُضِيفَتْ "غَيرٌ" إليهِ، ولا نَتعرَّضُ لهُ بنَفْيٍ ولا إِثْباتٍ، ولَكنْ فِي الإِسْتِثْنَاءِ نُخبرُ عَنْهُ بِخُرُوجِهِ مِنْ حُكْمِ ما قَبلَهَا فَإِذَا قُلْنَا: ما جَاءَ أَحَدٌ غَيرُ خَالِدٍ، فإِنَّ "غَيرًا" هُنَا صِفَةٌ؛ ومَعْنَى الكَلَامِ أَنَّنَا نَنفِي المجِيءَ عن الجَمِيعِ، ولَمْ تَتَعرّضْ لخَالِدٍ بالإِثبَاتِ أوِ النَّفْيِ. وفِي قَولِنَا: جاءني غَيرُ خَالِدٍ، فَإِنَّنَا نُثبِتُ المجِيءَ لمنْ هُم غَيرُ خَالِدٍ ، ولم تتَعرَّضْ لخَالِدٍ بشَيءٍ، فإِنْ جَعَلْنَاها اِسْتِثْنَاءً، أَثْبَتْنا فِي الجُملَةِ الأُولَى مَجِيءَ خَالِدٍ، وفِي الجُملَةِ الثَّانِيَةِ، غَيرٌ لا تُفِيدُ الإِسْتِثْنَاءَ؛ لأَنَّهُ لَا وُجُودَ لِلمُسْتَثْنَى مِنهُ[5]؛ أَيْ إِنَّ "غَيرًا" إِذَا كَانَتْ صِفَةً لَمْ تُوجِبْ لِلاسْمِ الذي وَصَفْتَهُ بِهَا شَيْئًا، ولَمْ تَنْفِ عنهُ شَيْئًا؛ لِأَنَّهَا مَذكُورَةٌ عَلَى سَبِيلِ التَّعرِيفِ بالموصُوفِ وتَوضِيحِهِ، ويَكُونُ معْنَى المُخَالَفَةِ بَيْن الموصُوفِ الذي يَسْبِقُها وما هُوَ مَجْرُورٌ بها مِن ذَاتٍ أَو صِفَةٍ.

فَإِذا كَانَتِ اِسْتِثْنَائِيَّةً فإِنَّهَا تُخرِجُ حُكمَ المُسْتَثْنَى المجرُورِ بها مِن حُكْمِ المُسْتَثْنَى منهُ قَبلَها، فَإِنْ كَانَ قَبلَها إِيجَابٌ فمَا بَعدَها نَفْيٌ، وإِنْ كَانَ نَفْيًا فَمَا بَعْدَها إِيجَابٌ، لِأَنَّهَا مَحمُولةٌ عَلَى "إِلَّا" الإِسْتِثْنَائِيَّةِ.

---

(1) أبوذُؤَيبٍ الهُذَلِيُّ، ديوانهُ، تحقيق وشرح: أنطونيوس بطرس، ط1، بيروت، دار صادر،2003م، 212.
(2) شُعَراءُ هُذَيلٍ، دِيوانُ الهذليِّينَ،61/3.
(3) السابق،96/3.
(4) يُرَاجَعْ، ابن يعيش، شرح المفصل، 2/ 88.
(5) يُرَاجَعْ، ابن الأثير، البديع في علم العربية، 1/ 218.

وعَلَيهِ؛ فإنَّ "غَيْرًا" الاِسْتِثْنَائِيَّةَ مُخَالَفَةٌ في الحُكْمِ، و"غَيْرٌ" الوَصْفِيَّةُ مُخَالَفَةٌ بَيْنَ ذَاتيْنِ، نحوَ: جَاءَ قومٌ غَيْرُ مَحْمُودٍ، أو بَيْن ذاتٍ وصِفَةٍ، نحو: حَضَرَ أُناسٌ غَيْرَ آمِنِينَ.

– المُـوَازَنَةُ بَيْنَ "غَيْرٍ" و"إلَّا":

تَخرُجُ "غَيْرٌ" عَنْ أَصْلِ مَعْنَاهَا إِلَى الاِسْتِثْنَاءِ حَمْلًا عَلَى "إِلَّا" كما تخرُجُ "إِلَّا" عَن أَصْلِ مَعْنَاهَا إِلَى مَعْنَى الوَصْفِيَّةِ حَمْلًا عَلَى "غَيْرٍ" لاشتِرَاكِهِما في مَعْنَى مُغَايَرَةٍ ما بَعدَهُما لما قَبلَهُما [1]، فَتَأْتِي "غَيْرٌ" بمعْنَى الاِسْتِثْنَاءِ في المَوَاضِعِ التي تَصلُحُ لـ"إِلَّا" فَيَصِحُّ تَقْدِيرُ "إِلَّا" مَوضِعَها، ثُمَّ تَأْخُذُ "غَيْرٌ" الأَحْكَامَ الخَاصَّةَ بالاِسْمِ الواقِعِ بَعدَ "إِلَّا" ويَجْرِي المسْتَثْنَى مَجرَى المُضَافِ إِلَيهَا.

قَالَ الفَارِسِيُّ: "وحُكْمُ "غَيْرٍ" إِذَا وَقَعَتْ في الاِسْتِثْنَاء أَنْ تُعرَبَ بالإِعْرَابِ الذي يجبُ لِلاسْمِ الواقعِ بَعدَ "إِلَّا" ... وأَصْلُ "غَيْرٍ" أنْ تكُونَ صِفَةً خِلَافَ "مِثْلٍ". وأَصْل "إِلَّا" أَنْ تَكُونَ للاِسْتِثْنَاءِ ثُمَّ تَدْخُلُ كُلُّ واحِدَةٍ مِنهُما عَلَى صَاحِبَتِهَا، فيَجُوزُ في قولِكَ: جاءَنِي القَومُ غَيْرَ زيدٍ، أنْ تجعلَ "غَيْرًا" صِفَةً للقَومِ فتقولُ: جَاءَنِي القومُ غَيْرُ زَيدٍ ... وكذلكَ "إِلَّا" ، تقولُ: جاءَنِي القومُ إِلَّا زَيدًا، فتنصبُ الاِسْمَ بعدَ "إِلَّا" عَلَى الاِسْتِثْنَاءِ، ويَجُوزُ أن ترفعهُ إذَا جَعلْتَ "إِلَّا" ومَا بَعْدَها صِفَةً؛ فتقُولُ: جَاءَنِي القَومُ إِلَّا زيدٌ" [2].

ولا يَجُوزُ أن تَكُونَ "إِلَّا" صِفَةً سِوَى في المواضِعِ التي يَجُوزُ أن تكُونَ اِسْتِثْنَاءً فيهَا، وذلكَ باجتِمَاعِ ثَلَاثةِ شُرُوط، وَهِيَ الشُّرُوطُ نَفْسُها التي تَكُونُ فِيهَا "غَيْرٌ" اِسْتِثْنَاءً بمعْنَى "إِلَّا" وَهِيَ[3] :

1 – أنْ يَكُونَ مَوصُوفُ "إِلَّا" مَذْكُورًا، تقُولُ: قَامَ القَومُ إِلَّا زَيدٌ، فـ"إِلَّا" وما بَعدَها صِفَةٌ لـ"القَومِ"، ولو قُلتَ: ما جَاءَ إِلَّا زَيدٌ، لَمْ تَكُنْ "إِلَّا" صِفَةً. وشبَّهها سِيبويه[4] بِـ"أَجمعِينَ"، فلَا تَستَقِلُّ بنَفْسِها، ولَا يَعمَلُ فيها ناصِبٌ ولا رَافِعٌ ولا جَارٌّ، وتكُونُ تَابِعًا لما قَبلَها، فلا نقُولُ: ضَرَبْتُ أَجْمَعِينَ، ولَا: جَاءَنِي أَجمعُونَ، وإِنَّما تقولُ: ضَرَبْتُ القَومَ أَجمَعِينَ، وجَاءَنِي القَومُ أَجْمَعُونَ.

ومثلُهُ في شِعرِ هُذَيلٍ ما جاءَ على أنَّهُ صفةٌ؛ كقولِ أبي ذُؤيبٍ الهُذليّ:

فَجَاءَ بِهَا كَيْمَا يُوافِيَ حِجَّةً نَدِيمُ كِرَامٍ غَيرُ نِكْسٍ وَلَا وَغْلِ[5]

وَغْلِ[5]

---

(1) يُرَاجَعْ: سيبويه، الكتاب 2/ 343، المبرد، المقتضب 4/ 422، الرضي ،شرح الرضي على الكافيةِ، 2/ 126.

(2) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود،ط2، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1988م، 1/ 228.

(3) يُرَاجَعْ: الجرجانيّ، المقتصد في شرح الإيضاحِ، 1/ 711- 712، شرح المفصل لابن يعيش،90/2، ابن الأثير، البديع في علم العربيَّة، البديع في علمِ العربيَّةِ، 1/ 216، الأشموني، شرح الأشمونيّ، 2/ 256.

(4) يُرَاجَعْ: سيويه، الكتاب 2/ 334.

(5) شُعَراءُ هُذَيلٍ، دِيوانُ الهذليِّينَ،41/1.

فَأَبُو ذُؤَيبٍ يَمدَحُ صَاحِبَهُ بأنَّهُ نَديمٌ كَرِيمٌ شُجَاعٌ ذُو أَصْلٍ ومُحتدٍ؛ فَجاءَتْ غيرٌ وما بَعْدَها صِفَةً لما قَبلَها.

ومِمَّا جَاءَ من شِعْرٍ ولَا يَصلُحُ صِفَةً قَولُهُ:

فَلَمْ يَرَ غَيرَ عادِيَةٍ لِزَامًا كَمَا يَتَهَدَّمُ الحَوْضُ اللَّقِيفُ (1)

فَـ"غَيرٌ" هُنَا وَقعَتْ مَوقِعَ المفعُولِ بِهِ وعَمِلَ فيها ما قَبلَها النَّصْبَ.

2- أن يَكُونَ الموصُوفُ جَمْعًا، كالقَومِ، أَو شِبهَ الجَمعِ وَهُو النَّكِرَةُ العامَّةُ المنفِيَّةُ في مَعْنَى الجَمَاعَةِ كأَحَدٍ، أو جِنْسًا وهُو ما جَاءَ فيهِ الأَلِفُ واللَّامُ لتَعريفِ الجِنْسِ، كالإنْسَانِ، تقولُ في الجَمْعِ: ذَهَبَ النّاسُ إلّا زَيدًا، وتقُولُ في الجِنسِ: يَقْبحُ بالإنسَانِ إلَّا الصَّبيُّ أنْ يلهُوَ، وتقُولُ في النَّكِرَةِ العامَّةِ: ما مَررتُ بأحدٍ "إلَّا" زَيدٍ.

فمِنْ ذَلِكَ في شعرِ هُذَيلٍ ما نَجدهُ في شِعْرِ جنُوبَ أُختِ عَمرِو ذي الكَلْبِ:

لَا يَنْبَحُ الكَلْبُ فيها غَيرَ وَاحِدَةٍ مِنَ العِشَاءِ ولا تَسْرِي أَفَاعِيهْا[2]

فَقَدِ استَثنَتْ جَنُوبُ مِنِ اسمِ الجِنْسِ" الكَلْبِ" واحِدَةً فَحَسْبُ.

3- أَنْ يَكُون ما بعدَها مُفْرَدًا، لا جُمْلَةً، فلَو قُلْتَ: ما جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيدٌ خَيرٌ مِنهُ، لَمْ تكُنْ "إلَّا" صِفَةً.

وعُدَّ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ نَقْلِ "إلَّا" مِنَ الحَرْفِيَّةِ إلَى الاِسْمِيَّةِ[3]؛ فَتَكُونُ بمعْنَى "غَيْرٍ" ويُوصَفُ بها وبتَالِيهَا الاِسْمَ "الموصُوفَ" الواقِعَ قَبْلَهَا.

ومِنْ ذَلِكَ قَولُهُ تَعَالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ (22) ﴾ [الأنبياء]، حَيْثُ "إلَّا" هنا بمعْنَى "غَيْرٍ" والتَّقْدِيرُ: لو كَانَ فيهِمَا آلِهَةٌ غَيْرُ اللهِ لَفَسَدَتا، وهَذَا لا يَكُونُ إلَّا وَصْفًا، "ولا يَجُوزُ أن يَكُونَ بدَلًا يُرادُ بهِ الاِسْتِثْنَاءُ؛ لأنَّهُ يَصِيرُ في تَقدِيرِ: لَو كَانَ فِيهِمَا إلَّا اللهُ لفَسَدَتَا، وذَلِكَ فَاسِدٌ؛ لأَنَّ "لَوْ" شَرطٌ فِيمَا مَضَى، فَهِيَ بمَنزِلَةِ "إنْ" في المسْتَقْبلِ. وأَنتَ لَو قُلْتَ: إنْ أَتَانِي زَيدٌ، لَمْ يَصِحّ؛ لأنَّ الشَّرطَ في حُكْمِ الموجَبِ، فَكَمَا لَا يَصِحُّ: أَتَانِي إلَّا زيدٌ، كذلكَ لا يَصِحُّ: إنْ أَتَانِي إلَّا زَيدٌ" (4) ، ولأنَّ البدَلَ يُوجِبُ إسقاطَ المبدلِ منهُ؛ لأنَّ البَدَلَ عَلَى نِيَّةِ تَكْرَارِ العَامِلِ، فَقولُكَ: ما جَاءَنِي أَحَدٌ إلَّا زَيدٌ، بمنزلَةِ: ما جاءَنِي إلَّا زَيدٌ، ولَيْسَ هَذَا المعْنَى المقصُودَ. ولا يصِحُّ الاِسْتِثْنَاءُ بالنَّصْبِ، لأنَّ المعْنَى حِينئذٍ

---

(1) السَّابقُ،102/1.

(2)لسَّابقُ،126/3.

(3) يُرَاجَعْ، عبدالراضي، أحمد محمد، استعمال الصيغة العربية بين الوضع والنقل، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2007م، 88.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، 2/ 89.

سيَنفِي وحدانيَّةَ اللهِ، وهُو معْنًى لا يَستقِيمُ ولا يَصِحُّ القَولُ بِهِ. فأخَذَتْ "إِلَّا الله "مَعْنَى "غَيْرِ اللهِ" وحُكْمُها، و"غَيْرٌ" تُعرَبُ هُنَا صِفَةٌ مَرفُوعَةً لـ"آلِهَةٍ"، فَـ"إِلَّا" وما بَعدَها تُعرَبُ صِفَةً لـ"آلِهَةٍ"؛ لأَنَّ المرَادَ مِنَ الآيَةِ الكَرِيمةِ نَفْيَ الآلهةِ المتَعَدِّدَةِ، وإِثبَاتَ الإِلَهِ الواحِدِ، ولِأَنَّ "إِلَّا" حَرْفٌ مَبْنِيٌّ لَا يُعْرِبُ، فَمَا بَعدَها يَأْخذُ إِعْرَابَ "غَيْرٍ" الوَصْفِيَّةِ؛ لأَنَّهُ اسمٌ مِثلُهُ.

ومِن مَجِيء "إِلَّا" وَصْفِيَّةً قَولُ الشَّاعِرِ عَمرِو بنِ مَعدَي كَرِب:

وَكُـــــلُّ أَخٍ مُـــــفَارِقُهُ أَخُـــــوهُ لَعَمْـــــرُ أَبِيـــــكَ إِلَّا الفَرْقَـــــدَانِ[1]

فَـ"إِلَّا" وما بَعدَها بمعْنَى "غَيْرٍ"، وَقَعَتْ صِفَةً لـ"كُلٍّ"، فَجَاءَتْ مَرْفُوعةً مِثلَها. والمعْنَى: كلُّ أَخٍ مُفارقهُ أَخُوهُ غَيْرَ الفَرقَدينِ؛ فَإِنَّهُما لا يفْترقَانِ في الدُّنيا كافتراقِ الأَخَوينِ. ولو كَانَتْ وصفًا لِـ"أَخٍ" لقالَ: إِلَّا الفَرْقَدَينِ، بالخَفْضِ حَملًا عَلَى "أَخٍ" المخْفُوضَةِ، فمَا بَعدَ "إِلَّا" الوَصْفِيَّةِ يتبعُ إِعْرَابَ ما قَبلَها.

- **الفَرْق بَيْنَ"غَيْرٍ" وَ"إِلَّا":**

عَلَى ما يُوجَدُ مِن تقَارُضٍ في الاِسْتِعْمَالِ بَيْنَ "غَيْرٍ" وَ"إِلَّا"، فَإِنَّ بَيْنَهُما فُرُوقًا[2] تَظْهَرُ مِنْ خِلَالِ الآتِي:

1- كُلُّ مَوضِعٍ جَازَ أَنْ تكُونَ "غَيْرٌ" اِسْتِثْنَاءً جَازَ أَنْ تَكُونَ وَصْفًا ولَيْسَ العَكْسُ، كَذَلِكَ كلُّ مَوضِعٍ جَازَ أَنْ تَكُونَ "إِلَّا" صِفَةً جَازَ أَنْ تكُونَ اِسْتِثْنَاءً، ولَيْسَ العكسُ، فلا يُوصَفُ بها إِلَّا حَيْثُ يَجُوزُ الاِسْتِثْنَاءُ. فَيَجُوزُ القَولُ: مَعِي دِرْهمٌ إِلَّا رُبعٌ، لأَنَّهُ يَجُوزُ: معِي دِرهمٌ إِلَّا رُبعًا، ولا يَجُوزُ: معِي دِرهَم إِلَّا كَامِلٌ؛ لأَنَّهُ لا يصِحُّ الاِسْتِثْنَاءُ في هَذَا الموضِعِ.

وأَرَى، واللهُ أَعْلَمُ، إِنَّ ذَلِكَ يَعُودُ إِلى قُوَّةِ المعْنَى الأَصْلِيّ وتَمكُّنِهِ لِكُلٍّ منها، فإِذَا جاءَ المعْنَى الفرعِيُّ فِيهِما جازَ فيه المعْنَى الأَصْلِيّ، في حِينِ لَو جَاءَ المعْنَى الأَصْلِيُّ فلا يُشْتَرَطُ منهُ تَوَافُر المعْنَى الفَرْعِيّ.

2- حَمْلُ "غَيْرٍ" عَلَى "إِلَّا" أَكْثَرُ مِنَ العَكْسِ، لأَنَّ "غَيْرًا" اِسمٌ، والتَّصَرُّفُ في الأَسْمَاءِ أَكثرُ منهُ في الحُرُوفِ، فتَقَعُ "غَيْرٌ" في جَمِيعِ مَوَاقِعِ "إِلَّا": في المفَرَّغِ وغَيْرِهِ، والموجَبِ وغَيْرِهِ، والمنقَطِعِ وغَيْرِهِ، مُؤَخَّرًا عَنِ المسْتَثْنَى مِنهُ، ومُقدَّمًا عَلَيهِ، وتَتَحَمَّلُ "غَيْرٌ" الإِعْرَابَ، وما بَعدَها "المسْتَثْنَى الحَقِيقِيّ" صَارَ مَشْغُولًا بالجَرِّ لِكَونِهِ مُضَافًا إِلَيهَا، وجُعِلَ الإِعْرَابُ الذي يَسْتَحِقُّهُ لَولَا انشِغَالُهُ بالجَرِّ، واقِعًا عَلَى "غَيْرٍ".

---

(1) لقائل: عمرو بن معدي كرب، ونسبه الأعلم الشنتمري لسوّار بن المضرب، وذكر البغدادي أن البيت يروى لشاعرين: أحدهما: عمر بن معدي كرب، والثاني: حضرمي بن عامر. الفرقدان: نجمان قريبان من القطب، لا يفترقان. يُرَاجَعُ، سيبويه، الكتاب 2/ 334، المبرد، المقتضب 4/ 409، الشنتمري، الأعلم أبو الحجاج يوسف بن سليمان، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تحقيق: رشيد بلحبيب، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1999م، 2/ 247، ابن الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 217، ابن يعيش، شرح المفصل، 2/ 89، السيوطي، همع الهوامع، 3/ 273، الأشموني، شرح الأشموني، 2/ 259، البغدادي، خزانة الأدب 2/ 52.

(2) يُرَاجَعُ، ابن يعيش، شرح المفصل، 2/ 87- 90، ابن الأثير، البديع في علم العربية 1/ 216، الرضي، شرح الكافية 2/ 126، الأشموني، شرح الأشموني، 2/ 256.

3- لا يَجُوزُ حَذفُ مَوصُوفِ "إِلَّا" الوَصْفِيَّةَ وإقامةُ الصِفَةِ مَقامَهُ، في حينِ يَجُوزُ ذلكَ مَعَ "غَيْرٍ" ، فَيُقَالُ: جَاءَنِي غَيْرُ مُحمَّدٍ، فترْتَفِعُ "غَيْرٌ" بالفِعْلِ قَبلَها، ولا يَجُوزُ: جاءَنِي إِلَّا مُحمَّدٌ؛ "لأنَّ "غَيْرًا "اسمٌ مُتمكِّنٌ، تَعْمَلُ فِيهِ العَوامِلُ، فَيَجُوزُ أَنْ يُقَامَ مَقَامَ الموصُوفِ ... "إِلَّا" إِنَّما وُصِفَ بِهَا حَمْلًا عَلَى "غَيْرٍ"، وإِذَا كَانَتْ "غَيْرٌ" نَفْسُها إِذَا حُذِفَ مَوصُوفُها لا تَبقَى نَعْتًا، إِذِ النَّعْتُ يَقْتَضِي مَنْعُوتًا مُتَقَدِّمًا عَلَيهِ، كَانَ ما حُمِلَ عليهِ وهُوَ حَرفٌ لا يَعْمَلُ فيه عامِلٌ لا رافِعٌ ولا ناصِبٌ ولا خافِضٌ أشدّ امتناعًا، فلمْ يجُزْ لذَلِكَ حَذْفُ الموصُوفِ وإقامتُهُ مقامَهُ"[1] .

4- لا تدْخُلُ "غَيْرٌ" عَلَى الجُمْلَةِ كـ"إِلَّا" لتَعَذُّرِ الإِضَافَةِ إِلَيهَا، فَلَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى الأَسْمَاءِ؛ لأَنَّها اِسْمٌ لا يُضَافُ إِلَّا إِلَى المُفْرَدِ، وفي المقَابِلِ يقَعُ بَعدَ "إِلَّا" الجُمَلُ وأَشبَاهُ الجُمَلِ.

- **مَجِيءُ "غَيْرٌ" بمعْنَى "لَا"[2]:**

قَدْ تَكُونُ "غَيْرٌ" بمعْنَى "لَا"، فتُنْصَبُ عَلَى أَنَّها حَالٌ، كَقولِهِ تعَالَى: (فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ) (173) [البقرة]، كَأَنَّهُ قَالَ: فَمَنِ اُضطُرَّ جَائِعًا لا باغيًا. وكذلكَ قولهُ: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ (53)) [الأحزاب]، وقولهُ: (أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ (1)) [المائدة]، كما جَاءَ الحَدِيثُ عَنْ نَصبِ "غَيْرٍ" عَلَى الحاليَّةِ عِندَ كثيرٍ مِنَ العُلَمَاءِ، وذَهَبَ بَعْضُهم إِلَى أَنَّها مَنصُوبَةٌ عَلَى الحَالِ، وفيها مَعْنَى الاِسْتِثْنَاءِ(3)؛ فَمِنْ ذَلكَ قولُ أَبي كَبيرٍ الهُذَلِيّ:

فَرأَيْتُ مَا فِيهِ؛ فَثُمَّ رُزِئْتُهُ، فَلَبِثْتُ بَعْدَكَ غَيرَ رَاضٍ مَعْمَرِي[4]

يَرَى أَبُو كَبيرٍ الهُذَلِيُّ ما في صَدِيقِهِ مِنْ كُلِّ خِصَالِ الخيرِ؛ لِذَا لَمْ يرْضَ بَعْدَهُ بمنْزِلٍ مَعْمُورٍ .ويقُول أَبُو خِراشٍ الهُذَلِيُّ يصفُ حالَ مَقتلِ زُهَيرِ بنِ العَجْوةِ أَخِي بنى عَمرو بنِ الحارثِ:

فَوَ اللهِ لَو لَاقيتَهُ غَيرَ مُوثَقٍ لآبَكَ بِالجِزْعِ الضِّباَعُ النَّواهِلُ[5]

ومثلهُ كثيرٌ في شعرهم؛ كقول أبي كبيرٍ الهُذَلِيّ:

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 2/ 90.
(2) يُرَاجَعُ، الزجاج، معاني القران وإعرابه 53/1، الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، د.ن، القاهرة، ط2، 1982م، 2/ 777، الحمد، علي توفيق والزعبي، يوسف جميل، المعجم الوافي في النحو العربي، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة، بيروت، 1991م، 215.
(3) يُرَاجَعُ، المبرد، المقتضب، 4/ 423، الفارسي، الإيضاح العضديّ، 1/ 228، العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1/ 10، ابن مالك، شرح التسهيل 3/ 129، السيوطي، همع الهوامع، 3/ 278.
(4) شُعَراءُ هُذَيلٍ، دِيوانُ الهذليِّينَ،102/2.
(5) السابق،150/2.

ممَّـــا حَمَلْـــنَ بِـــهِ وَهُـــنَّ عَوَاقِـــدٌ حُبُـــكَ الثِّيَـــابِ فَشَـــبَّ غَيْـــرَ مُثْقَـــلِ [1]

المبَحْثُ الثَّالِثُ: عَلَائِقِيَّةُ إِعْرَابِ "غَيْرٍ" بِالوَصْفِيَّةِ والإِسْتِثْنَائِيَّةِ:

تُعْرَبُ "غَيْرٌ" إعرَابَ ما بَعْدَ "إِلَّا"؛ لِكَونِها تَحلُّ مَحلَّهُ مَعَ ما أُضِيفَتْ إليهِ[2]؛ فَتَتبَعُ "غَيْرٌ" الوَصْفِيَّةُ ما قَبلَهَا في إِعْرَابِهِ، كَمَا تَتبَعُ سَائِرُ الصِّفَاتِ مَوصُوفَها، ومِنْ ذَلِكَ: هَذَا رَجُلٌ غَيْرُكَ، ورَأَيْتُ رَجُلًا غَيْرَكَ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ. فَتُوصَفُ بِهَا النَّكِرَةُ وشِبْهُ النَّكِرَةِ؛ ولأَنَّها تَلْزَمُ الإِضَافَةَ، فَمَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بالإِضَافَةِ إِلَيهَا.

وَإِنْ حُذِفَ مَوصُوفُهَا، وبَقِيَتْ "غَيْرٌ" في التَّرْكِيبِ، فَإِنَّها تَحلُّ مَحلَّهُ، وتَأْخُذُ حُكْمَهُ الإِعْرَابِيَّ. وهُنَا تَخْرُجُ مِنْ بَابِ النَّعْتِيَّةِ، وتُعْرَبُ حَسَبَ مَوْقِعِهَا مِنَ الجُمْلَةِ.

وَإِذَا دَخَلَتْ "غَيْرٌ" في تَرْكِيبِ الإِسْتِثْنَاءِ، قَامَتْ مَقَامَ "إِلَّا"، وصَارَتْ بمنزِلَتِها، فيَكُونُ مَعْنَاهَا: "إِخْرَاجَ ما أُضِيفَتْ إِلَيهِ مِمَّا سبَقَهَا، وهُوَ المُسْتَثْنَى مِنهُ، أَو الحُكْمُ السَّابقُ عليها"[3] ، وهنا تَأخُذُ إِعْرَابَ الإِسْمِ المُسْتَثْنَى الوَاقِعِ بَعْدَ "إِلَّا"، إِنْ نَصْبًا فَنَصْبٌ، وإِنْ رَفْعًا فَرَفْعٌ، وإِنْ جَرًّا فَجرٌّ، ويَكُونُ المُسْتَثْنَى الحقيقِيُّ بَعْدَ "غَيْرٍ" مَجْرُورًا دَائِمًا بالإِضَافَةِ إِلَيهَا، فَ"غَيْرٌ" مُلَازِمَةٌ لِلإِضَافَةِ، وتَكُونُ ومَا أُضِيفَتْ إِلَيهِ بمَنزِلَةِ الإِسْمِ الوَاحِدِ، وهَذَا شَأْنُ المُضَافِ والمُضَافِ إِلَيهِ.

في بيَانِ ذَلِكَ قَالَ ابنُ يَعِيشَ: "لمَّا كَانَتْ "إِلَّا" حَرْفًا لا يَعْمَلُ شَيْئًا، ولا يَعمَلُ فيه عَامِلٌ، وكَانَ ما قَبلَها مُقتَضِيًا لِمَا بَعْدَهَا، تَخَطَّى عَمَلَ ما قَبلَهَا إِلَى ما بَعدَها، فَعَمِلَ فيه؛ كقَولِنَا: ما قَامَ إِلَّا زَيدٌ، وما رَأَيتُ إِلَّا زَيدًا، وما مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيدٍ.

و"غَيْرٌ" اسمٌ تَعمَلُ فيه العَوَامِلُ، وما بَعدَها لَا يَعْمَلُ فِيهِ سِوَاهَا؛ لأَنَّ إِضَافَتَهَا إِلَيهِ لَازِمَةٌ؛ فَصَارَ الإِعْرَابُ الوَاجِبُ لِلاسْمِ الوَاقِعِ بَعدَ "إِلَّا" حَاصِلًا في "غَيْرٍ" نَفْسِهَا، فَإِذَا اِستثنيْتَ بِهَا مِنْ مُوجَبٍ، نَصَبْتَ، نَحوَ قولِكَ: قَامَ القَومُ غَيْرُ زيدٍ؛ كَمَا نصبْتَ مَا بَعدَ "إِلَّا" نَحوَ: قَامَ القَومُ إِلَّا زَيدًا، وكذلكَ إِذَا كَانَ الثَّانِي مُنقَطِعًا لَيْسَ مِن جِنْسِ الأَوَّلِ، كَقَولِكَ: جَاءَنِي القَومُ غَيْرَ حِمَارٍ، كَمَا تَقُولُ: إِلَّا حِمَارًا. وكَذَلِكَ إِذَا قَدَّمتَهُ عَلَى المُسْتَثْنَى مِنهُ؛ نَحوَ قَولِكَ: مَا جَاءَنِي غَيْرُ زَيدٍ أَحَدٌ؛ كَمَا قُلْتَ: مَا جَاءَنِي إِلَّا زيدًا أَحَدٌ. وتَقُولُ: ما جَاءَنِي أَحَدٌ غَيْرُ زيدٍ؛ فَيَجُوزُ في "غَيْرٍ" الرَّفعُ والنَّصْبُ، كَمَا كَانَ ذلكَ جَائِزًا مَعَ "إِلَّا" "[4].

---

(1) السابق،92/2.

(2) يُرَاجَعُ، الفاكهيّ، جمال الدين عبدالله بن أحمد، مجيب الندا إلى شرح قطر النَّدا، دراسة وتحقيق: إبراهيم جميل محمد إبراهيم،ط1، مكتبة المتنبي، الدمام، السعودية، 2007م،551.

(3) بركات، إبراهيم ، النحو العربي، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 2007م، 3/ 224.

(4) ابن يعيش شرح المفصل، 2/ 87، 88.

مِمَّا سَبَقَ يَتَّضِحُ لنَا أَنَّ إِعْرَابَ "غَيْرٍ" الاِسْتِثْنَائِيَّةِ يَأْخُذُ حُكْمَ المُسْتَثْنَى الذي بَعْدَ "إلّا" ، عَلَى النَّحْوِ الآتي تفصيلًا[1] :

1- الاِسْتِثْنَاءُ التَّامُّ بِنَوعَيهِ المتَّصِلُ والمنقَطِعُ إِنْ كَانَ مُوجبًا، وكَذَلِكَ الاِسْتِثْنَاءُ المنقَطِعُ غَيْرُ الموجَبِ، يَجِبُ فِيهَا نَصْبُ "غَيْرٍ" عَلَى الاِسْتِثْنَاءِ.

2- الاِسْتِثْنَاءُ المتَّصِلُ غَيْرُ الموجَبِ يَجُوزُ نَصْبُ "غَيْرٍ" عَلَى الاِسْتِثْنَاءِ، أَوِ الإِتباعِ لما قَبلَهَا لِلمُسْتَثْنَى منهُ.

فَإِنْ حُذِفَ المُسْتَثْنَى منه، وسُبِقَ بِنَفيٍ أَو نَهْيٍ أَوِ استفْهَامٍ، فَتُعْرَبُ "غَيْرٌ" حَسَبَ مَوْقِعِها مِنَ الجُمْلَةِ، وتُسَمَّى هَذهِ الصُّورةُ بالاِسْتِثْنَاءِ المفَرَّغِ، فالصُّورةُ اِسْتِثْنَاءٌ، لَكِنَّها تُقَدِّم مَعْنَى للقَصْرِ بالنَّفْي والاِسْتِثْنَاءِ؛ حَالُها في ذلِكَ حَالُ "إِلَّا".

وقَدْ وردَتْ "غَيْرٌ" اِسْتِثْنَائِيَّةً في مَوَاضِعَ مُتعَدِّدَةٍ مِن كِتَابِ اللهِ، ومنها قَولُهُ تَعَالَى: (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ (95)) [النساء]، وقوله تعالى: (أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ (31)) [النُّور]

ومِنهُ قَولُ أَبِي قُلَابَةَ الهُذَلِيّ:

القَومُ أَعلَمُ هَلْ أَرمي وَرَاءَهُم إِذْ لَا يُقَاتِلُ مِنهُم غَيْرُ خِصَّانِ[2]

فَإِعرَابُ " غَيرٍ" هُنَا الرّفعُ عَلى الفَاعِلِيَّةِ، وهِيَ مَرفُوعةٌ،أيضًا، عَلَى الخَبريَّةِ في قَولِ أُميَّةَ بنِ أَبِي عَائِذٍ الهُذَلِيّ:

وأَطلِبُ الحُبَّ بَعْدَ السُّلُوِّ حَتَّى يُقَالَ: امرُؤٌ غَيْرُ سَالِي[3]

كما تَأتي منصوبَةً؛ كنَصبِهَا عَلَى المفعُوليَّةِ في قَولِ أبي خراشٍ الهُذَلِيّ:

أَرُدُّ شُجَاعَ البَطْنِ قَدْ تَعْلَمِينَهُ وَأُوثِرُ غَيرِي مِنْ عِيَالِكِ بالطُّعْمِ[4]

- وتأتي مجرورَةً؛ كَجرِّها بحرفِ الجَرِّ في قَولِ أبي الملثَّم الهُذَلِيّ:

---

(1) يُرَاجِعْ، سيبويه، الكتاب 2/ 310، 311، 319، 320، 335، ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن ، المقرب، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، 234- 238، و ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، العقيلي، بهاء الدين بن عبدالله ابن عقيل، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، ط1، بيروت،1419ه، 1/ 544- 549، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصبان، محمد بن علي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 2004م، 2/ 220- 222، الخضري، محمد، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: تركي فرحان ، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005م، 1/ 459- 469.

(2) شُعَراءُ هُذَيلٍ، دِيوانُ الهذليِّينَ،38/3.

(3) السَّابق،190/2.

(4) السَّابق،128/2.

يـــا صَـــخْرُ، جَـــاءَ لَـــهُ مِـــنْ غَـــيْرِ مَـــورِدِهِ بصـــــــارِمَينِ معًـــــــا لم يَثنِـــــــهِ وَجَـــــــلُ(1)

-العَامِلُ في نَصْبِ "غَيْرٍ" الاِسْتِثْنَائِيَّةِ:

تَعَدَّدَتِ الأَقْوَالُ في النَّاصِبِ لَهَا عَلَى النَّحْوِ الآتي[2] :

1- اِنْتِصَابُهَا عَلَى أَنَّهَا فَضْلَةٌ جَاءَتْ بَعْدَ تَمامِ الكَلَامِ.

2- اِنْتِصَابُهَا بالفِعْلِ السَّابِقِ.

3- اِنتِصَابُها عَلَى الحَالِ، وفِيهَا مَعْنَى الاِسْتِثْنَاءِ.

يَضَعُنَا التَّأَمُّلُ في الأَقْوالِ السَّابِقَةِ إلى التَّرجيحِ؛كَمَا أَرَى واللهُ أعلَمُ، أن يَكُونَ نَاصِبُ "غَيْرٍ" هو الفِعْلُ المتقدِّمُ عليها بِلَا وَاسِطَةٍ، ويَظْهَرُ، هُنَا، تَأْثِيرُ إِبْهَامِ "غَيْرٍ" الذي كَانَ سَبَبًا في إِعْرَابِها إِعْرَابَ المسْتَثْنَى بـ"إلّا" دُونَ وَاسِطَةٍ، فتَقُولُ: "جَاءَنِي القَومُ غَيْرَ زَيدٍ، فَنَصبَتْ "غَيْرًا" مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، ولَمْ يَجُزْ أَنْ تَنصِبَ زَيدًا في قَولِكَ: جَاءَنِي القَومُ إِلَّا زَيدًا مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةِ "إلّا"، فتَقُولُ: جَاءَنِي القَومُ زَيدًا"[3]. فَالإِبْهَامُ المُفْرِطُ في "غَيْرٍ" جَعَلَهَا تُشْبِهُ الظُّرُوفَ المُبْهَمَةَ؛ نَحوَ: خَلفَكَ وأَمامَكَ، فَكَمَا أَنَّ الفِعْلَ يَصِلُ إِلَى الظَّرفِ المُبْهَمِ بِنَفْسِهِ؛ فَكَذَلِكَ "غَيْرٌ"؛ فالفِعْلُ يَنْصِبُهَا مُبَاشَرَةً بِلَا وَاسِطَةٍ [4].

- بِنَاءُ "غَيْرٍ" الاِسْتِثْنَائِيَّةِ:

تُعَدُّ مَسْأَلَةُ بِنَاءِ "غَيْرٍ" الاِسْتِثْنَائِيَّةِ مَسْأَلَةً خلافيَّةً بَيْنَ البَصْرِيِّينَ والكُوفيِّينَ، فَأَهْلُ الكُوفَةِ يرَونَ جَوازَ بِنَاءِ "غَيْرٍ" عَلَى الفَتْحِ في كُلِّ مَوضِعٍ، تَقُومُ فِيهِ مَقَامَ "إِلَّا"؛ سَوَاءٌ أُضِيفَتْ إِلَى مُتَمَكِّنٍ أَمْ غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ، في حِينِ يَرَى أَهْلُ البَصْرَةِ أَنَّهُ يَجُوزُ بِنَاؤُهَا عَلَى الفَتْحِ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ فَقَطْ؛ لِأَنَّ الإِضَافَةَ تُجَوِّزُ في المُضَافِ البِنَاءَ، بِخِلَافِ ما إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مُتَمَكِّنٍ؛ فلَا يَجُوزُ بِناؤُها في هَذِهِ الحَالَةِ، بَلْ تَكُونُ مُعْرِبَةً، فَالمُضَافُ "غَيْرٌ" بَاقٍ عَلَى أَصْلِهِ؛ وهُو الإِعْرَابُ، والبِنَاءُ فيهِ عَارِضٌ غَيْرُ لَازِمٍ؛ فَلَا اعتِبَارَ بِهِ.

واحتَجَّ الكُوفيُّونَ بقَولِهِمْ: إِنَّهُ يَجُوزُ بِنَاؤُها عَلَى الفَتْحِ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مُعرَبٍ أَو مَبنِيٍّ؛ لِأَنَّ "غَيْرًا"، هَاهُنَا، قَامَتْ مَقَامَ "إِلَّا" ، و"إِلَّا" حَرفُ اِسْتِثْنَاءٍ، والأَسْمَاءُ إِذَا قَامَتْ مَقَامَ الحُروفِ وَجَبَ أَنْ تُبْنَى؛ سَوَاءٌ أُضِيفَتْ إِلَى مُتَمَكِّنٍ، أَمْ غَيْرِ مُتمكِّنٍ، نَحوَ قَولِهِم: ما نَفَعَنِي غَيْرُ قِيَامِ زَيدٍ، أَوْ مَا نَفَعَنِي غَيْرُ أَنْ قَامَ زيدٌ[5]. قَالَ الفَرَّاءُ: "وبَعضُ بَنِي أَسَدٍ وقُضَاعَةَ إِذَا كَانَتْ "غَيْرٌ" في مَعْنَى "إِلّا" نَصَبُوها، تَمَّ الكَلَامُ قبلَها، أَوْ لَمْ يَتِمّ. فَيَقُولُونَ: ما

---

(1) السَّابق، 2/233.

(2) يُرَاجَعْ، ابن هشام، مغني اللَّبيب، 1/ 180، والسُّيوطيّ، همع الهوامع، 3/ 278.

(3) الجُرْجَانِيّ، المقتصد في شرح الإيضاح، 2/ 709.

(4) يُرَاجَعْ، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي،2/ 257، والرضي، شرح الرضي على الكافية 2/ 126.

(5) يُرَاجَعْ، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 233، والرضي، شرح الرضي على الكافية 2/ 127..

جَاءَنِي غَيْرُكَ، وَما أَتَانِي أَحَدٌ غَيْرُكَ"[1].ويُلَاحَظُ أَنَّ أمثلَةَ الفَرَّاءِ التي ذَكَرَها هُنَا جَاءَتْ فِيهَا "غَيْرٌ" مُضَافَةً إِلَى مَبْنِيٍّ .

ومنهُ قَولُ الشَّاعِرِ :

لَمْ يَمنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ[2]

قَالَ سِيبَوَيهِ: "وزَعَمُوا أَنَّ نَاسًا مِنَ العرَبِ يَنصِبُونَ هَذَا الَّذي في مَوضِعِ الرَّفْعِ[3]؛ فَقَالَ الخَلِيلُ، رَحِمَهُ اللهُ: هَذَا كَنَصْبِ بَعْضِهِم "يَومَئِذٍ" في كُلِّ مَوضِعٍ؛ فَكَذلِكَ: غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ"[4] .

فالشَّاهِدُ في قَولِهِ: غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ ، حَيْثُ جَاءَتْ "غَيْرٌ" مَبْنيَّةً عَلَى الفَتْحِ، مَعَ أَنَّها فَاعِلٌ؛ لِقَولِهِ: لَمْ يَمنعْ، وذَلِكَ لِأَنَّها أُضِيفَتْ إِلَى غَيْرِ المتَمكِّنِ؛ وهُوَ الحَرفُ "أَنْ" المَصْدَريَّةُ، فَاكتَسبَتِ البِنَاءَ مِنَ المُضَافِ إِلَيهِ، هَذَا عَلَى رَأْيِ البَصْرِيِّينَ. ويَرَى الكُوفِيُّونَ أَنَّ "غَيْرًا" هُنَا قَامَتْ مَقَامَ "إِلَّا" الِاسْتِثْنَائِيَّةِ، وتَضَمَّنَتْ مَعْنَاها؛ فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبًا في بِنَائِهَا.

والحَاصِلُ أَنَّ كِلَا الفَرِيقَينِ مُتَّفِقَانِ عَلَى جَوَازِ بِنَاءِ "غَيْرٍ" في هَذَا البيتِ، ولكنَّ الخِلَافَ في تَوْجِيهِ هَذَا البِنَاءِ وتعليلِهِ.

والرَّاجِحُ عِندِي، واللهُ أَعلَمُ، هُوَ رَأْيُ البَصريِّينَ؛ لأَنَّ الإِضَافَةَ إِلَى المعْرَبِ لا تُجَوِّزُ في المُضَافِ البِنَاءَ، فَهُوَ بَاقٍ عَلَى أَصْلِهِ في بَابِ الإِعْرَابِ. أَمَّا رَأيُ الكُوفيِّينَ "إِنَّها في مَعْنَى "إِلَّا" فَيَنْبَغِي أَنْ تُبْنَى، قُلْنَا: هَذَا فَاسِدٌ، وذَلِكَ لأَنَّهُ لَو جَازَ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: زَيدٌ مِثلُ عَمْرٍو، فَيُبنَى "مِثْل" عَلَى الفَتحِ لِقِيامِهِ مَقَامَ الكَافِ؛ لأَنَّ قَولَكَ: زَيدٌ مِثلُ عَمْرٍو، في مَعْنَى: زَيدٌ كَعَمْرٍو، ولما وَقَعَ الإِجمَاعُ عَلَى خِلَافِ ذلِكَ دَلَّ عَلَى فَسَادِ ما ادَّعَيتمُوهُ"[5].وحُجَّةُ الكُوفيِّينَ في بِنَاءِ "غَيْرٍ" في الشَّاهِدِ السَّابِقِ مَردودَةٌ؛ لأَنَّ "غَيْرًا" لَمْ تُبْنَ لِمَجِيئِهَا بِمَعْنَى "إِلَّا"، وَ"ذَلِكَ عَارِضٌ فَلَا يُجعَلُ وَحْدَهُ سَبَبًا"[6] ، إِنَّما بُنِيَتْ لِإِضَافَتِها إِلى "أَنَّ" المَبْنِيَّةِ، والِاسْمُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ جَازَ بِنَاؤُهُ.

ولَمْ أَجِدْ شَاهِدًا لِهَذَا الموضِعِ في شِعْرِ شُعَرَاءِ هُذَيلٍ؛ فَهُوَ مِنَ المَوَاضِعِ قليلَةِ الذِّكْرِ في المُدَوَّنَةِ الشِّعريَّةِ العَربيَّةِ التُّرَاثيَّةِ.

- **حُكْمُ العَطْفِ عَلَى مَجْرُورِ "غَيْرٍ":**

---

(1) **الفراء، مـعاني القرآن، 1/ 382.**
(2) **سبقَ تخريجهُ في هذا البحثِ. ويرَى الفرَّاءُ نصبَ "غيرٍ" في هذا البيتِ والفعلِ له والكلامـ ناقصٌ قبلهُ. يُراجَعُ، السَّابق، 1/ 383.**
(3) **يَقصِدُ "غيرًا"، ويعني بـ"ينصبونَ" أي يجعلونها مبنيَّةً على الفتحِ؛ لأنَّها مضافةٌ إلى مبني.**
(4) **سيبويه، الكتاب، 2/ 330.**
(5) **الأنباريّ، الإنصافُ في مسائل الخلافِ، 1/ 235.**
(6) **ابن مالكٍ، شرحُ التسهيلِ، 2/ 231.**

إذَا عُطِفَ عَلَى المُضَاف إِلَى "غَيْرٍ" وهو المُسْتَثْنَى بها فإنَّهُ يَجُوزُ في المعْطُوفِ أنْ يُعرَبَ عَلَى اللَّفْظِ أَوِ المحَلِّ، والمقْصُودُ بالمحَلِّ هُنَا؛ أَيِ المحَلَّ الإِعْرَابِيَّ للمُضَافِ إِلَى "غَيْرٍ" كَمَا لَو كَانَ مُسْتَثْنَى بـ"إِلَّا"، فَهُوَ المُسْتَثْنَى الحقيقِيّ، وإِنْ كَانَ مَجْرورًا بالإِضَافَةِ، والحَرَكَةُ الإِعْرَابِيَّةُ التي تكُونُ لـ "غَيْرٍ" هي في الحَقِيقَة لما بَعْدَهَا[1]، فـ"غَيْرٌ" قَائِمَةٌ مَقَامَ مُضَافِهَا في الإِعْرَابِ، والدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ جَوَازُ العَطْفِ عَلَى مَحلِّهِ نَحوَ: ما جَاءَنِي غَيْرُ زَيدٍ وعَمْرٍو، بالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ زَيدٍ، فالمعْنَى: ما جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ.

قَالَ سِيبَوَيهِ: "بَابُ مَا أُجْرِيَ عَلَى مَوضِعِ "غَيْرٍ" لَا عَلَى ما بَعْدَ غَيْرٍ. زَعَمَ الخَليلُ، رَحِمَهُ اللهُ، ويُونُسُ جَمِيعًا، أَنَّهُ يَجُوزُ: ما أَتَانِي غَيْرُ زَيدٍ وعَمْرٍو. فَالوَجْهُ الجَرُّ. وذَلِكَ أَنَّ "غَيْرَ زيدٍ" في مَوْضعِ "إِلَّا زَيْدٌ" وفِي مَعْنَاهُ، فَحَمَلُوهُ عَلَى المَوْضِعِ"[2]؛ فالحَاصِلُ أَنَّ العَطْفَ عَلَى مَجْرُورِ "غَيْرٍ" الاِسْتِثْنَائِيَّةِ يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ:

1- العَطْفُ عَلَى لَفْظِ المُضَافِ إِلَى "غَيْرٍ" بالجَرِّ، وَهُو الأَجْودُ والمقَدَّمُ والأَحْسَنُ.

2- العَطْفُ عَلَى مَحَلِّ المُضَافِ إِلَى "غَيْرٍ" أَيِ المُسْتَثْنَى بِهَا، ولَيْسَ عَطْفًا عَلَى "غَيْرٍ" ؛ وذَلِكَ لِأَنَّ العَطْفَ يَلْزمُ فيهِ التَّشريكُ في العَامِلِ، فَيَسْتَحِيلُ المعْنَى نَحوَ قَولِهِمْ: ما أَتَانِي غَيْرُ زَيدٍ وعَمْرٍو، "وذَلِكَ أَنَّ المرَادَ إِدْخَالُ زَيْدٍ وعَمْرٍو في الإِتْيَانِ، وَأَنْ يُقَالَ: مَا أَتَانِي غَيْرُ هَذَينِ، فَإِنْ لَمْ تُجْعَلْ "غَيْرٌ" بمَنزِلَةِ "إِلَّا" ورُفِعَ عَمْرٌو كَانَ المعْنَى إِخْراجَهُ مِنَ الإِتيَانِ، وكَأَنَّهُ قِيلَ: مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيدٍ، وَمَا أَتَانِي عَمْرٌو. والمرَادُ خِلَافُ ذَلكَ، فَلَزِمَ أَلَّا يَصِحَّ المعْنَى حَتَّى تَنزِّلَ "غَيْرٌ" مَنْزِلَةَ "إِلَّا" ويُعرَبُ "عَمْرٌو" بِإِعْرَابِ ما بَعْدَ "إِلَّا" وبِإِعْرَابِ ما بَعدَ "غَيْرٍ" لَا بِإِعْرَابِهَا نَفْسِهِ"[3] . ويَرَى بَعضُ النُّحَاةِ أَنَّ العَطْفَ، هُنَا، عَطْفٌ عَلَى التَّوَهُّمِ[4].

والعَطْفُ عَلَى مَجرُورِ "غَيْرٍ" يَختلِفُ وَفْقًا لنَوعِها، فَإِنْ كَانَت "غَيْرٌ" صِفَةً؛ فالمعطُوفُ يُحمَلُ عَلَى المعْنَى، وإِنْ كَانَتْ "غَيْرٌ" اِسْتِثْنَاءً؛ فالمعْطُوفُ يُحمَلُ عَلَى الموضِعِ، فَهُوَ في الاِسْتِثْنَاءِ أَقْوَى، ويَرَى بَعْضُ النُّحَاةِ أَنَّ العَطْفَ هُنَا خَاصٌّ بالاِسْتِثْنَاءِ، ولا يَقَعُ في الصِّفَةِ[5].

وأَتَّفق مَعَ هَذَا الرَّأْيِ الأَخِيرِ، حَيْثُ إِنَّ "غَيْرًا" تَلْزَمُ الإِضَافَةَ إِلَى ما بَعْدَها؛ سَوَاءٌ أَكَانَتْ وَصْفِيَّةً أَمِ اِسْتِثْنَائِيَّةً، لَكِنَّ الحَمْلَ عَلَى المحَلِّ الإِعْرَابِيِّ للمُضَافِ إِلَيهِ لَا يتَحَقَّقُ إِلَّا مَعَ المُضَافِ إِلَى "غَيْرٍ" الاِسْتِثْنَائِيَّة فَقَطْ، في حِينِ أَنَّ العَطْفَ عَلَى المُضَافِ إِلَيهَا حَالَ كَونِهَا صِفَةً يَكُونُ بِالجَرِّ، ولا يُعطَفُ عَلَى "غَيْرٍ" لئلَّا يُؤَثِّرَ في المعْنَى.

---

(1) **يُرَاجَعُ، الرضي، شرح الرضي على الكافية، 2/ 127، الأندلسيّ، أبو حيان، ارتشاف الضَّرَب من لسانِ العربِ، تحقيق: رجب عثمان، ومراجعة: رمضان عبدالتوَّاب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998، 3/ 1543.**

(2) سيبويه، الكتابُ، 2/ 344.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، 2/ 232.

(4) ومنهم أبو علي الشلوبين، يُرَاجَعُ، الأندلسِيُّ، أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب، 3/ 1543.

(5) يُرَاجَعُ، السيوطي، همع الهوامع، 3/ 279.

ومِنْ هَذَا العَطْفِ عَلَى المسْتَثْنَى مِنْهُ بَعْدَ "غَيرٍ" ما قالتْهُ جَنُوبُ أُختُ عَمرٍو ذِي الكَلْبِ الهُذَلِيّ في رِثَائِهِ:

إِذَنْ نَبَّهَا غَيْرَ رِعْدِيدَةٍ ولَا طَائِشٍ رَعِشٍ حِينَ صَالَا[1]

فَالمعطُوفُ عَلَى المضَافِ إِلَى "غَيرٍ" جَاءَ مَجْرُورًا عَلَى التَّبعيَّةِ، هُنَا، و"غَيرٌ" عَلَى الاستِثْنَاءِ، ونَجِدُ الأَمْرَ نَفْسَهُ وهِيَ عَلَى الوصفِيَّةِ؛ كقولِ أبي خِرَاشٍ الهُذَلِيِّ:

فَلَا وَأَبِي لَا تَأْكُلُ الطَّيرُ مِثْلَهُ طَوِيلَ النِّجَادِ غَيْرَ هَارٍ ولَا هَشْمِ[2]

(1) شُعَراءُ هُذَيلٍ، دِيوانُ الهذليِّينَ،121/3.
(2) السَّابِقُ،155/2.

خَاتِمَةٌ:

حَاوَلْتُ في هذهِ الدّرَاسَةِ التّفتيشَ وَرَاءَ عَلَائقيَّةِ المدْلولاتِ المختَلِفَةِ لـ"غَيْرٍ" والتَّوجِيهَاتِ الإعرابيَّةِ المحتملَةِ؛ لكَونِها تمُورُ بينَ الوَصفيَّةِ والاستثنائيَّةِ، ورَأَيْتُ الاستِشْهَادَ في ذَلِكَ مِنْ شِعْرِ هُذَيلٍ؛ بِوَصفهِ شِعْرَ قبلةٍ عربيَّةٍ صَلِيبَةٍ، يُستَشْهَدُ بشِعرِها؛ ليَخرُجَ البَحْثُ مِنْ إطَارِ التَّنظِيرِ المحْضِ إلَى التَّطْبيقِ وبَيَانِ طَرائقِ الاستِعمالِ، ودَرَجاتها بينَ الشُّيُوعِ والنُّدْرةِ أَوِ العَدَمِ في شعرِهم.

ومِنْ ثَمَّ؛ خَلُصَتِ الدِّرَاسَةُ إلَى مَجمُوعَةٍ من النَّتَائِجِ، يُمكنُ إجمالُها عَلَى النَّحْوِ الآتِي:

- وَرَدَتْ "غَيرٌ" في شِعْرِ هُذَيلٍ سَبعَةً وثَمانينَ مرَّةً، غَلَبَ عَلَيها الوصفيَّةُ عَلَى الاستِثْنَائِيَّةِ؛ وهُوَ ما يتَّفِقُ مَعَ ما ارتآهُ النُّحَاةُ القُدامَى مِن عَدِّهِم الأَصْلَ في "غَيْرٍ" الوَصْفِيَّةَ، والاِسْتِثْنَاءَ فرعًا عارضًا فيها؛ فهِيَ مَوضُوعةٌ أَصْلًا ليُنعتَ بها، إلَّا أنَّها تخرجُ عن أداءِ وَظِيفَةِ النَّعْتِيَّةِ إلى أَدَاءِ وَظِيفَةِ الاِسْتِثْنَاءِ، بتَضْمِينها معْنَى "إلَّا"؛ وهُوَ ما أَكَّدَهُ الاستِعْمَالُ في شِعرِ هُذيلٍ.
- لَمَّا كانَ الاِخْتِلَافُ في إعْرَابِ "غَيْرٍ" يَأتي وَفقًا لمعْنَاها؛ كما رَأَيْنا الفُرُوقَ الدَّلَالِيَّةَ تبَعًا لتَغيُّرِ الإعرابِ في شِعرِ هُذَيلٍ؛ فإنَّ "غَيْرًا" الوَصْفِيَّةَ نافيةٌ، وتُعرَبُ صِفَةً لما قبلَها، أمَّا "غَيْرٌ" في الاِسْتِثْنَاءِ فَتَأْخُذُ حُكْمَ الاِسْمِ الذي يقَعُ بَعدَ "إلَّا"؛ فَيَجِبُ نَصْبُها في الاِسْتِثْنَاءِ الموجَبِ والمنقَطِعِ وَعندَ التَّقديمِ، ويَجُوزُ النَّصْبُ والإتبَاعُ عَلَى البَدَليَّةِ في الاِسْتِثْنَاءِ غَيْرِ الموجَبِ، بمعْنَى أنَّ "غَيْرًا" هيَ المُسْتَثْنَى مِن حَيْثُ الإعْرَابُ، والأَدَاةُ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، ويُعربُ ما بعدَها مُضَافًا إليهِ مَجرُورًا، وقد كثرَ ذلكَ في شعرِ هُذَيلٍ.
- لَمَّا كانَت "غَيْرٌ" مَوغِلَةً في إبْهَامِهَا، فقَدْ لَزِمتْ إضَافَتُها لما بَعدَها، لَكِنَّهَا لَا تَكتَسِبُ تَعْرِيفًا مِنَ المُضَافِ إلَيهِ؛ لذا رأَيتُ أنَّ "غَيْرًا" لا تَتعرَّفُ بالإضَافَةِ، وأنَّ إضَافَتَها لَفْظِيَّةٌ، تُفِيدُ التَّخْصِيصَ، أَوِ التَّخْفِيفَ؛ ذلكَ لِشِدَّةِ إبْهَامِهَا الذي فيهَا، فلَا تَخُصُّ شَيْئًا بِعَينِهِ؛ لِذَا تُوصَفُ بها النَّكِرَةُ، وقدْ مثَّلنا لذلكَ من شِعرِ شُعراءِ هُذَيلٍ.
- إبْهَامُ "غَيْرٍ" سَببٌ في عَمَلِ الفِعْلِ فِيهَا دُونَ وَاسِطَةٍ، فَتُعرَبُ في الاِسْتِثْنَاءِ إعْرَابَ المُسْتَثْنَى بَعدَ "إلَّا"، و يظلُّ المقصُودُ منها ما أُضِيفَتْ إليهِ، ولا يَحتَاجُ الأَمرُ إلَى تَمْثِيلٍ لِكَونِ العَامِلِ في الإعرَابِ مُختلِفًا باختِلَافِ التَّرَاكِيبِ.
- وضحَ التَّقَارُضُ في الاِسْتِعْمَالِ بَيْنَ "غَيْرٍ" و "إلَّا"، فَكَمَا تَخْرُجُ "غَيْرٌ" عَنِ الوَصْفِيَّةِ إلى مَعْنَى الاِسْتِثْنَاءِ، فَإنَّ "إلَّا" تَخْرُجُ عَنْ أَصْلِ مَعْنَاها؛ وهُوَ الاِسْتِثْنَاءُ إلَى مَعْنَى الوَصْفِيَّةِ وَفْقًا للشُّرُوطِ المتَّفَقِ علَيهَا بَيْنَ العُلَمَاءِ، وقد وردتْ شواهدُ في شعرِ هُذَيلٍ بالرِّوايتينِ.

- قُوَّةُ المعْنَى الأَصْليِّ، وتَمكُّنُهُ لِكُلٍّ مِنْ "غَيْرٍ" و"إِلَّا"، فَإِذَا جَاءَ المعْنَى الفَرعِيُّ فِيهِما جَازَ فِيهِ المعْنَى الأَصْليُّ، في حينِ لو جاءَ المعْنَى الأَصْليُّ فلا يشترطُ منه توافُرُ المعْنَى الفَرعِيِّ؛ لأنَّ الاستثناءَ لا يحتملُ وصفًا والعكسُ غيرُ صحيحٍ.
- لـ"غَيْرٍ" المُضَافَةِ إِلَى ما بَعْدَها اِسْتِعْمَالَانِ؛ هما: الوَصْفِيَّةُ، والاِسْتِثْنَائِيَّةُ، و"غَيْرٌ" المقطُوعةُ عَنِ الإِضَافَةِ تكُونُ وَصْفِيَّةً؛ أي تَظَلُّ نَعْتًا فَحَسْبُ، ولَا تَحتَمِلُ الاِسْتِثْنَاءَ.
- قَدْ تأتي "غَيْرٌ" بمعْنَى "لَا"، فَتُنصَبُ عَلَى أَنَّها حَالٌ عِندَ كَثيرٍ مِنَ العُلَمَاءِ، وذَهَبَ بَعْضُهُم إِلَى أَنَّها مَنصُوبَةٌ عَلَى الحَالِ، وفِيهَا مَعْنَى الاِسْتِثْنَاءِ، وعلى ذلِكَ وَجدْنَا شواهِدَ من شِعرِ هُذَيلٍ.
- تَأْتِي "غَيْرٌ" في الاِسْتِثْنَاءِ النَّاقصِ المنفيّ، المعرُوفِ بالاستثناءِ المفَرَّغِ، وحِينئذٍ تُعْرَبُ حَسَبَ مَوْقِعِهَا في الجُمْلَةِ، والصُّورةُ اِسْتِثْنَاءٌ، لكنَّهَا تُقَدِّمُ مَعْنًى للقَصْرِ بالنَّفْيِ والاِسْتِثْنَاءِ حَالُهَا في ذَلِكَ حَالُ "إِلَّا"، المسبوقَةِ بنفيٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ.
- تَختلِفُ "غَيْرٌ" الوَصْفِيَّةُ عَنِ الاِسْتِثْنَائِيَّةِ في أَنَّها إِذَا كَانَتْ صِفَةً لَمْ تُوجِبْ لِلاسْمِ الَّذي وَصَفَتْهُ شَيْئًا، ولَمْ تَنْفِ عَنهُ شَيْئًا؛ لأَنَّها مَذكُورةٌ عَلَى سَبيلِ التَّعْرِيفِ بالموصُوفِ وتَوضِيحِهِ، وإذا كَانَتِ اِسْتِثْنَائِيَّةً؛ فإِنَّها تُخْرِجُ حُكْمَ المجْرُورِ بِهَا "المُسْتَثْنَى" مِنْ حُكْمِ مَا قَبلَها "المُسْتَثْنَى مِنهُ"؛ لأَنَّها مَحْمُولَةٌ عَلَى "إِلَّا "الاِسْتِثْنَائِيَّةِ. وتَتَّفِقَانِ في مَعْنَى المُخَالَفَةِ، فَفِي الاِسْتِثْنَائِيَّةِ مُخَالَفَةٌ في الحُكْمِ، وفِي الوَصْفِيَّةِ مُخَالَفَةٌ بَيْنَ ذَاتَينِ، أَو بَيْنَ ذَاتٍ وصِفَةٍ.
- يُمكِنُنَا إِجمَالُ الفُرُوقِ بَيْنَ "غَيْرٍ" و"إِلَّا" فيما يَأتي:
- كُلُّ مَوضِعٍ جَازَ أَنْ تَكُونَ "غَيْرٌ" اِسْتِثْنَاءً جَازَ أَنْ تَكُونَ وَصْفًا، ولَيْسَ العَكْسُ، كَذَلِكَ كُلُّ مَوضِعٍ جَازَ أَنْ تَكُونَ "إِلَّا" صِفَةً جَازَ أَنْ تَكُونَ اِسْتِثْنَاءً، ولَيْسَ العَكْسُ، وَحَمْلُ "غَيْرٍ" عَلَى "إِلَّا" أَكْثَرُ مِنَ العَكْسِ؛ لأَنَّ "غَيْرًا" اسمٌ، والتَّصرُّفُ في الأَسْمَاءِ أَكثَرُ منهُ في الحرُوفِ، و"إِلَّا" الوَصْفِيَّةُ لا يَجُوزُ حَذْفُ مَوصُوفِهَا وَإِقَامَةُ الصِّفَةِ مَقَامَهُ، في حِينِ يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ "غَيْرٍ"، كَذَلِكَ لا تَدْخُلُ "غَيْرٌ" عَلَى الجُمْلَةِ كـ"إِلَّا"؛ لِتَعَذُّرِ الإِضَافَةِ إِلَيهَا، فَلَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى الأَسْمَاءِ؛ لأَنَّها اسمٌ لا يُضَافُ إِلَّا إِلَى المُفْرَدِ، وفي المقَابِلِ يَقَعُ بَعْدَ "إِلَّا" الجُمَلُ وأَشبَاهُ الجُمَلِ.
- اِختَلَفَ النُّحَاةُ في خُرُوجِ "غَيْرٍ" الاِسْتِثْنَائِيَّةِ مِنْ بَابِ المعْرَبِ المتَمَكِّنِ وبِنَائِهَا عَلَى الفَتْحِ وَفْقًا لما تُضَافُ إِليهِ.
- لا يُعطَفُ عَلَى المُضَافِ إِلَى "غَيْرٍ"؛ أَيِ المجْرُورَ بَعْدَها، إِلَّا إِذَا كَانَتْ "غَيْرٌ" للاِسْتِثْنَاءِ عَلَى رَأْيِ بَعضِ النُّحَاةِ؛ وهُوَ المشْهُورُ والمرجَّحُ وَفْقًا لما تمَّ تَنَاوُلُهُ، وقدْ مثَّلنَا للرَّأيينِ من شِعرِ هُذَيلٍ.

المـصَادِرُ والمـرَاجِعُ

- أَوَّلًا: المـصَادِرُ:

– شُعَراءُ هُذَيلٍ، دِيوانُ الهذليِّينَ، تحقيق: محمّد محمود الشَّنقيطي، ط1، الدار القوميَّة للطِّباعة والنَّشر، القاهرة، 1965م.

- ثَانيًا: المـرَاجِعُ:

– ابن الأثير، مُبَارَك بن مُحمَّد الشَّيبانيّ أبو السَّعادَاتِ مُجِدّ الدِّينِ، البديعُ في علمِ العربيَّةِ، تحقيق: فتحي أحمد عليّ الدِّينِ، جامعةُ أمِّ القُرى، مكَّة المكرَّمة، ط1، 1420هـ.

– أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان، ومراجعة: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.

– أبو حيان الأندلسِيّ، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007م.

– ابن السَّرَّاج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط4، 1999م.

– ابن عقيلٍ، شرح ابن عقيلٍ على أَلفيَّة ابن مالكٍ، العقيليّ، بهاء الدِّينِ بن عبدالله بن عقيلٍ، تحقيق: محيي الدِّين عبدالحميدِ، المكتبة العصريَّة، ط1، بيروت،1419هـ.

– الإستراباذي، رَضيّ الدِّين محمَّد، شرح الرَّضيّ على الكافيةِ، تحقيق: يوسُف عُمر، ط4،جامعة قار يونس، ليبيا، 1975م.

– الأشمونيّ، أبو الحسن علي نور الدِّينِ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالحميد السيّد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د. ط، 1981م.

– الأنباريّ، كمال الدين أبو البركاتِ عبدالرَّحمنِ، أسرار العربيَّةِ، تحقيق: بركات هبود، ط1، دار الأرقم، بيروت، 1999م.

– الأنباريُّ، كمال الدِّينِ أبو البركات، الإنصافُ في مسائل الخلافِ، تحقيق: محيي الدِّين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م.

– أُوزيقان، أكرم محمد حسين، الاستثناء عند الأصوليّينَ، ط2، دار المعراج الدَّوليَّة للنَّشر، الرياض، 1998م.

– بركات، إبراهيم ، النحو العربي، دار النَّشر للجامعات، مصر، ط1، 2007م

– البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدبِ ولُبّ لُبابِ لسانِ العربِ، تحقيق: عبد السَّلام هارون، ط4،مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م.

– الجُرْجانيُّ، أبوبكرٍ عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود مُحمَّد شاكر، مكتبة الخانجي، ط3، مطبعة المدني ، القاهرة، 1992م.

- الجُرْجانيُّ، عبد القاهر، لمقتصد في شرح الإيضاح العضدِيّ، تحقيق: كاظم المرجان، ط1، دار الرشيد ، بغداد، 1982م.
- الجَوهريّ، إسماعيل بن حمَّاد، الصِّحاح تاج اللُّغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، د.ن، القاهرة، ط2، 1982م.
- حسَّان، تمام، الخلاصة النحويَّة، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 2005م.
- حسَن، عباس، النَّحو الوافي، الطَّبعة الثالثة عشرة، دار المعارف، القاهرة، 1996م.
- حسنين، صلاح الدين صالح، الدلالة والنحو، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2005م.
- الحمد، علي توفيق والزُّعبيّ، يوسُف جميل، المعجم الوافي في النَّحو العربيّ، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة، بيروت، 1991م.
- الخضريّ، محمد، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق: تركي فرحان ، دار الكتب العلميَّة، بيروت، 2005م.
- أبوذُؤَيبٍ الهُذَليُّ، ديوانهُ، تحقيق وشرح: أنطونيوس بطرس، ط1، بيروت، دار صادر، 2003م.
- الزجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم، معاني القرآنِ وإعرابُهُ، تحقيق: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م.
- الزَّمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصَّل في علم العربية، تحقيق: سعيد عقيل، دار الجيل، ط1، بيروت، 2003م.
- سيبويه، أبو بِشر عمرُو بن عُثمان، الكتاب، تحقيق: عبدالسَّلام هارُون، ط1، دار الجيل، بيروت، 1992م.
- السُّيوطيّ، جلال الدِّينِ عبدالرَّحمنِ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتُبِ، القاهرة، ط1، 2001م، 3/ 280.
- الشَّاطبيّ، أبو إسحاق، المقاصد الشَّافية، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا وآخرين، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التُّراث الإسلاميّ بجامعة أُمّ القُرى، مكَّة المكرَّمة، 2007م.
- الشنتمري، الأعلم أبو الحجاج يوسُف بن سُليمان، النكت في تفسير كتابِ سيبويه وتبين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تحقيق: رشيد بلحبيب، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1999م.
- الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصبان، محمد بن علي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 2004م.
- عبد الراضي، أحمد محمد، استعمال الصيغة العربية بين الوضع والنقل، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2007م.
- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحُسين، التبيان في إعرابِ القرآنِ، تحقيق: علي البجاوي، ط1، مكتبة الحلبي، 1431هـ.

- ابن عُصفوُر، أبو الحسَنِ عليّ بن مؤمنٍ، شَرحُ جُملِ الزَّجاجيّ (الشَّرح الكبير)، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتبِ، بيروت، ط1، 1999م.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن ، المقرب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجودِ وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط1، 1998م.
- الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، راجعه: عبدالمنعم خفاجة، ط 30، المكتبة العصرية، بيروت، 1994م.
- الفارسيُّ، أبو علي الحسن بن أحمد، الإيضاح العضديّ، تحقيق: حسن شاذلي فرهود،ط2، دار العلوم للطباعة والنَّشر، الرّياض، 1988م.
- الفاكهيّ، جمال الدّين عبدالله بن أحمد، مجيب الندا إلى شرح قطر النَّدا، دراسة وتحقيق: إبراهيم جميل محمد إبراهيم،ط1، مكتبة المتنبي، الدمام، السعودية، 2007م.
- الفرَّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ،ط3، دار الكتب والوثائق المصريَّة، القاهرة، 2001م.
- ابن مالكٍ، جمال الدِّينِ محمَّد بن عبدالله، شرح التَّسهيل: سهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: عبدالقادر عطا وطارق فتحي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضَب، تحقيق: عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1988م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدِّين محمد، لسان العَرَبِ، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
- ابن هشام الأنصاريّ، أبو محمد عبدالله جمال الدِّينِ يوسُف، أوضح المسالكِ إلى ألفيَّةِ ابن مالكٍ، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، د.ت.
- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كُتُبِ الأعاريبِ، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت،2001م.
- ابن يعيشَ، موفق الدين أبو البقاء، شرح المفصل، ط1، عالم الكتبِ، بيروت، 1983م.

ثَالِثًا: الدَّوريَّاتُ:

- ناصف، جمال، مصطفى عبدالله، القطع عن الإضافة وأثره في الأسماء الملازمة لها بين النَّظريَّة النَّحويَّةِ والواقعِ اللُّغويِّ، جامعة الأزهر، حوليَّة كليَّة اللُّغةِ العربيَّة بنين بجرجا، عدد 33، 2019م.

Ghayr) between its meaning and parsing(

Dr. Hanan Salim Ahmed Al Ghamdi
Assistant professor of grammar and morphology, department of Arabic language, College of Arts, king Faisal University.

Abstract

This research deals with the descriptive and exceptional language through applied theoretical study in terms of its relationship to its parsing on the one hand, and its application on the other On the other hand, 'Ghayr' is a vague noun, because its meaning becomes clear only by what is added to it. Therefore, 'not' is inherent in the addition in grammatical structures; Because its meaning is very vague, it indicates the opposite. That is, the opposite of similarity, and the contradiction of the ruling of what came after it to the truth and ruling of what came before it; Because of one of his occasional characteristics. Due to his excessive ambiguity, he does not recognize his additions to knowledge. There is no sentence after it; Because it is impossible to add it to it; It is only added to a singular word, so they become together like one word. It comes in the sense of exception, meaning 'except', so the noun coming after it deviates from the ruling of what came before it, and it also comes in the sense of description; Accordingly, Hudhayl's poetry was written: Most of its evidence is descriptive, not exceptional.

Because of the connection between meaning and parsing, the meaning of "others" in the description is the origin of its status, but it deviates from the original to perform the exceptional function of "except." He made its parsing range between the adjective and took it as the parsing of the excluded with 'except' according to its meaning. There are other aspects of its parsing: According to its location in the sentence, and among the grammarians are those who see its construction; So this contrast between 'ghayr' and 'except' means that each of them comes with the meaning of the

other, and its parsing is done according to specific conditions and meanings. Therefore, the research concluded with a number of results: Among them :

The origin of the meaning of the description was in the 'other' and its exit to the meaning of the triumph And among the 'significance' is a sign of convergence, which differed as a lot, a lack, scarcity, and a number of poetry in this way, in view of its disappearance in the lumper and the consequences, and according to it. On the basis of the exception “except .”

.**Keywords**: other, descriptive, exceptional, Hudhail-